الدكتور
عمر عبد الله كامل

نقض قواعد التشبيه

من أقوال السلف ممن قالوا بالإمرار والتفويض والتنزيه

دار المصطفى

الدكتور
عمر عبد الله كامل

نقض قواعد التشبيه

دار المصطفى
للطبع والنشر والتوزيع

رقم الإيداع ٢١٢٥٦ /

اسم الكتاب :
نقض قواعد التشبيه

المؤلف ومن في حكمه :
الدكتور عمر عبد الله كامل

تطلب إصدارتنا في أوروبا من :
P.O. Box 2232
C E, Liden 2301
The Nether Lands

تمت المراجعة والتصحيح والإخراج
بدار المصطفى للطباعة والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

تطلب جميع منشوراتنا على العنوان التالي :
دار المصطفى
للنشر والتوزيع
هاتف : ٧٨٦٩٢٩٥
e-mail : daraimostafa@maltoob. Com

الدكتور
عمر عبد الله كامل

نقض قواعد التشبيه

من أقوال السلف ممن قالوا بالإمرار والتفويض والتنزيه

دار المصطفى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن دار المصطفى قد أخذت على عاتقها حمل هموم المسلمين، ومناقشة ما يمس أمور دينهم، وفي الذروة منها ما يمس عقيدتهم وخاصة في جانب الذات الإلهية المقدسة.

ومن هنا فنحن نشرف اليوم بتقديم هذا الكتاب المبارك للعالم السلفيِّ المخلص الغيور على دينه الناصح لأمته الدكتور/ عمر عبد الله كامل وفقه الله للصواب ونشر الخير على يديه.

ولله الحمد في الأولى وفي الآخرة

دار المصطفى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمـــة

الحمد لله فاطر السموات والأرض، رب كل شيءٍ ومليكه، نصب مخلوقاته أدلة على توحيده وشاهد على صفاته.

وأصلي وأسلم على أشرف المخلوقات وأزكاها سيدنا محمد الداعي إلى ربه بإذنه والهادي إلى صراطه المستقيم.

وبعد:

فإن الكلام على الذات الإلهية المقدسة هو أساس ولبُّ العقائد وبها يرتفع بنيان الدين كله، ودين الله واحد وهو الإسلام.

فما ضلّ قوم من الأقوام ولم تنشأ ملة من الملل المخالفة إلا بعد ظهور الخلل في عقيدتهم وخاصة في صفات الذات الإلهية، والتغاضي عن هذا الخلل والتقاعس عن علاجه أوصل الأقوام الضالة ـ فيما سبق من الأزمان ـ إلى الانسلاخ كلية عن الإسلام، فتعددت الملل ويحسبون أنهم مهتدون.

ومن هنا سيظل الناس محتاجين إلى تحرير العقائد الدينية وإزاحة الخبث الناشئ عن الخطأ والالتباس أو الهوى ووسوسة الشيطان حتى قيام الساعة.

ونحمده سبحانه أن جعل أمة رسوله ﷺ لا تجتمع على ضلالة في الفروع فضلا عن العقائد وكذا جمهور الأمة لا يضل طريقه في فهم أصول العقائد والتمسك بها، فَدِيْنُ الله محفوظ بفضله سبحانه وتعالى.

هذا الكتاب رد مختصر على أهم ما ورد من أفكار ـ وكذا المنطلقات التي بنيت عليها ـ في الكتاب الموسوم بـ « الرسالة التدمرية » والمنسوب للشيخ ابن تيمية وكلٌّ يؤخذ من كلامه ويرد ، خاصة وأن هذه الأفكار والآراء تعارض ما يعتقده جمهور الأمة المعصومة وهنا مَكْمَن الخطر .

موضوع الرسالة التدمرية :

ذكر الشيخ أنه كتب هذه الرسالة جوابًا على سؤال وجهه إليه ناس من تدمر بالشام فكانت جوابا لهم .

وهو يتكلم فيها عن **التوحيد والصفات** وفي **الشرع والقدر** كما نص عليه في أولها ، وذكر سببين دفعاه إلى هذا الكلام وهما :

أولاً : أهمية هذه الأصول .

وهذا صحيح نوافقه عليه .

ثانيًا : كثرة الخائضين فيها بالباطل .

وهذا محل البحث .

فقد تركنا ﷺ على المحجة البيضاء ليلها كنهارها ، والحق أوضح من أن يخفى ، وقد قام علماء السنة والجماعة ـ جمهور الأمة ـ بتوضيح تفاصيل مسائل العقائد جيلاً بعد جيل من عهد الصحابة وإلى اليوم بفضله سبحانه .

وقد انتشرت آراء وأفكار كثيرة تنسب للشيخ ابن تيمية تخالف جمهور الأمة في العقائد وغيرها وليس في هذا من كبير بأس إذا استمع الناس إلى هذه الآراء مع استماعهم لآراء جمهور الأمة وأدلتها لأن إفراد الآراء المخالفة للجمهور بالاستماع والتداول يجعلها كالمسلّمات .

فنحن ندعو من تشكك في عقائد جمهور الأمة من أهل السنة والجماعة أن يعيد طرح هذه المسلّمات للمناقشة ويضعها على بساط البحث فالكثرة تفيد ظن الصواب عند توارد الشك ، وإن كانت العقائد لا تبنى على الظنون ، لكنه سبب كاف لإعادة النظر والبحث .

وقد تجنبنا في هذا الكتاب قدر المستطاع مصطلحات علم الكلام ، وكذا حاولنا تبسيط الأفكار قدر المستطاع مع التركيز على أساسيات مهمة تخدم هذا الموضوع مثل عجز العقل عن إدراك حقيقة الذات الإلهية ، وكذا أسباب ضلال الملل المخالفة وكذا أهل البدع في العقائد ، بالإضافة إلى المجاز ... إلخ ، لما تمثله هذه الأساسيات والركائز من أهمية لفهم موضوع الصفات الإلهية[1] .

ونظرًا لأن هذا الموضوع (موضوع الكلام على الذات الإلهية) هو ثمرة مقدمات أساسية ينبغي أن تكون محل اتفاق قبل الدخول فيه حتى لا يتشعب الكلام في غير طائل ، فقد قدمنا بين يدي الكتاب تمهيدًا يشتمل على بيان أن :

أ ـ خطورة التشبيه ومنابعه .

ب ـ عجز العقل البشري عن إدراك أو تصور حقيقة الذات الإلهية .

ج ـ تنزيه المولى سبحانه وتعالى عن مشابهة ومماثلة خلقه .

د ـ كيف نفهم الصفات الإلهية .

---

(١) هذا الرد على هذه القواعد ربطناه بأدلة التنزيه من أصول الدين وأقوال السلف الصالح حتى يكون ردًا مبسطًا قدر المستطاع ، أما من أراد ردًا موسعًا ومفصلاً مع ذكر كلام العلماء المتخصصين في علم الكلام فله الرجوع لرد الأستاذ سعيد فوده المسمى (نقض الرسالة التدمرية) .

هـ ـ المجاز ودوره في فهم النصوص .

و ـ أقوال الصحابة والتابعين والأئمة الدالة على التنزيه .

ز ـ أمثلة على تأويل علماء الأمة للنصوص .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به القارئ والكاتب والسامع إنه سميع قريب مجيب .

عمر عبدالله كامل

القسم الأول

مقدمات

« مقدمات أساسية لفهم موضوع الصفات الإلهية »

الأولى : خطورة التشبيه ومنابعه .

الثانية : بيان عجز العقل البشري عن إدراك أو تصور حقيقة الذات الإلهية .

الثالثة : تنزيه المولى عز وجل عن مشابهة ومماثلة خلقه .

الرابعة : ضوابط فهم الصفات الإلهية .

الخامسة : المجـــاز في اللغـــة ودوره في فهم نصـــوص الكتاب والسنة .

السادسة : أقوال الصحابة والتابعين والأئمة الدالة على التنزيه .

السابعة : أمثلة على تأويل علماء الأمة للنصوص .

مقدمات

أساسية لفهم الصفات الإلهية

هذا التمهيد يحتوي على سبع مقدمات أساسية لفهم موضوع الصفات الإلهية ومدى خطورة التشبيه مما دعا إلى طرح هذا الموضوع :

الأولى : خطورة التشبيه ومنابعه :

أ ـ نصوص الكتاب والسنة في أن التشبيه شرك .

ب ـ منابع التشبيه وأسبابه .

الثانية : بيان عجز العقل البشري عن إدراك أو تصور حقيقة الذات الإلهية .

الثالثة : تنزيه المولى عز وجل عن مشابهة ومماثلة خلقه فهو سبحانه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ .

الرابعة : ضوابط فهم الصفات الإلهية .

الخامسة : المجاز في اللغة ودوره في فهم نصوص الكتاب والسنة .

السادسة : أقوال الصحابة والتابعين والأئمة الدالة على التنزيه .

السابعة : أمثلة على تأويل علماء الأمة للنصوص .

ولننتقل الآن إلى مطالعة هذه المقدمات :

مقدمات أساسية لفهم الصفات الإلهية

المقدمة الأولى

خطورة التشبيه ومنابعه

أ ـ نصوص الكتاب والسنة في أن التشبيه شرك

روى البيهقي في الأسماء والصفات بسنده قال : « عن ابن عباس رضي الله عنها قال : إن اليهود والنصاري وصفوا الرب عز وجل فأنزل الله عز وجل على نبيه ﷺ ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾[1] ثم بين للناس عظمته فقال : ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فجعل وصفهم ذلك شركا هذا الأثر عن ابن عباس إن صح يؤكد ما قاله أبو سليمان رحمه الله » ا . هـ[2] . وإسناده حسن .

والمقصود بوصفه هو تخيله وتصوره كالمخلوقات المحسوسة لنا جسم ذو أبعاد وأجزاء كما هو ثابت في كتبهم المحرّفة وقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾[3] أنهم هم الذين شبهوا الله سبحانه وتعالى بخلقه ، رواه الطبري عنه وسيأتي بعد .

يقول السيوطي في تفسير الآية ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ...﴾ الآية في تفسيره (الدر المنثور) : « وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ

---

(١) سورة الزمر الآية (٦٧) .

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي ، ص ٣٣٩.

(٣) سورة يوسف الآية (١٠٦) .

في العظمة عن سعيد بن جبير قال : تكلمت اليهود في صفة الرب فقالوا ما لم يعلموه وما لم يروه فأنزل الله ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ . وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن قال : اليهود نظروا في خلق السماوات والأرض والملائكة فلما زاغوا أخذوا يقدرونه فأنزل الله ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ » أ . هـ .

وقد أخرج هذا الأثر أبو الشيخ في كتاب العظمة بإسناد حسن وفي آخره « .. ثم بين عظمته للناس فقال ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا﴾ ... الآية ، فجعل صفتهم التي وصفوا الله تبارك وتعالى شركا[1] » أ . هـ

وقال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالي : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ : « هم الذين شبهوا الله سبحانه وتعالى بخلقه ، يؤمنون به مجملاً ويكفرون به تفصيلا » .

روت ذلك كتب التفسير مثل تفسير الطبري والرازي والقرطبي والنيسابوري والألوسي وغير ذلك .

وقال الألوسي بعد نقله كلام حبر الأمة ابن عباس : « . .. وقد يقال نظراً إلى مفهوم الآية : إنهم من يندرج فيهم كل من أقر بالله تعالى وخالقيته مثلا وكان مرتكبا ما يعد شركا كيفما كان » أهـ .

وقد سبق نقل ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس بسند حسن « إن اليهود والنصاري وصفوا الرب عز وجل . . .» الحديث ، ويشهد لذلك أيضاً ما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره بسنده عن عكرمة ـ تلميذ ابن عباس ـ وقد سئل عن الآية الكريمة ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ فقال : « هو قوله ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) كتاب العظمة ، أبو الشيخ ، (١/٣٦٠) .

وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[١] فإذا سُئِلوا عن الله وعن صفته وصفوه بغير صفته وجعلوا له ولداً وأشركوا به » اهـ .

أخرج البزار عن أنس قال : « بعث رسول الله ﷺ رجلاً من أصحابه إلى رجل من عظماء الجاهلية يدعوه إلى الله تبارك وتعالى ، فقال : إيش ربُّك الذي تدعوني إليه ؟ من حديد هو ؟ من نحاس هو ؟ من فضة هو ؟ من ذهب هو ؟ فأتى النبي ﷺ فأخبره فأعاده النبي ﷺ الثانية فقال مثل ذلك ، فأتى النبي ﷺ فأخبره فأرسله إليه الثالثة فقال مثل ذلك ، فأتى النبي ﷺ فأخبره فأرسل الله تبارك وتعالى عليه صاعقة فأحرقته فقال رسول الله ﷺ : إن الله تبارك وتعالى قد أرسل على صاحبك صاعقة فأحرقته فنزلت هذه الآية ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾[٢] »[٣] .

ب ـ منابع التشبيه وأسبابه :

ويمكننا تتبع منابع التشبيه وكيفية تسربه إلى عقائد البشر بعد الأجيال الأولى من الموحدين (نبي الله آدم وبنيه) ، إذا تفحصنا ما عرضه حجة الإسلام الغزالي لأقسام المحجوبين عن الله تعالى في كتابه (مشكاة الأنوار) .

قال حجة الإسلام في كتابه (مشكاة الأنوار) :

« القسم الأول : هم المحجوبون بمحض الظلمة وهم الملاحدة . .. وهم

---

(١) سورة الزمر الآية (٣٨) .

(٢) سورة الرعد الآية (١٣) .

(٣) حديث صحيح ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في (مختصر زوائد مسند البزار) والحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد كما أخرجه أيضاً الإمام الحافظ البيهقي بسند صحيح في (الأسماء والصفات) وكذلك النسائي في (السنن الكبري) وأبو يعلى والطبراني من طرق .

أصناف » وذكر أصنافهم ...

ثم قال حجة الإسلام :

القسم الثاني : طائفة حجبوا بنور مقرون بظلمة وهم ثلاثة أصناف : صنف منشأ ظلمتهم من **الحس** ، وصنف منشأ ظلمتهم من **الخيال** ، وصنف منشأ ظلمتهم من **مقايسات عقلية فاسدة** .

الصنف الأول : المحجوبون **بالظلمة الحسية** وهم طوائف . . .»

ثم قال : « الصنف الثاني : المحجوبون ببعض الأنوار مقروناً **بظلمة الخيال**[1] **وهم الذين جاوزوا الحس وأثبتوا وراء المحسوسات أمراً ، لكنهم لم يمكنهم مجاوزة الخيال فعبدوا موجوداً قاعداً على العرش وأخسهم رتبة المجسمة ، ثم أصناف الكرامية بأجمعهم** ، ولا يمكنني شرح مقالاتهم ومذاهبهم فلا فائدة للتكثير ، **ولكن أرفعهم درجة من نفى الجسمية وجميع عوارضها إلا الجهة المخصوصة بجهة فوق لأن الذي لا ينسب إلى الجهة ولا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله لم يكن عندهم موجوداً ، إذ لم يكن متخيلاً ولم يدركوا أن أول درجات المعقولات تجاوز النسبة إلى الجهات والحيزة .**

ثم قال : « الصنف الثالث : المحجوبون بالأنوار الإلهية مقرونة بمقايسات عقلية فاسدة مظلمة فعبدوا إلهاً سميعاً بصيراً عالماً قادراً مريداً حياً منزهاً عن الجهات ، لكنهم فهموا هذه الصفات على حسب مناسبة صفاتهم ، وربما صرح بعضهم فقال كلامه حروف وأصوات ككلامنا ، وربما ترقى بعضهم فقال : لا بل هو كحديث نفسنا ولا حرف ولا صوت ، وكذلك إذا طولبوا

---

(١) الخيال هو : عبارة عن الصور الباقية عن المحسوس بعد غيبته .

بحقيقة السمع والبصر والحياة رجعوا إلى التشبيه من حيث المعنى وإن أنكروها باللفظ إذ لم يدركوا أصلاً معاني هذه الإطلاقات في حق الله تعالى، ولذلك قالوا في إرادته إنها حادثة مثل إرادتنا وإنه طلب وقصد مثل قصدنا..»[١]. أ. هـ المقصود منه

والصنف الثالث وقعوا في التشبيه وقالوا بقيام الحوادث بذات الله تعالى عما يقولون ـ جميعا ـ علوا كبيراً.

وهنا ملحوظتان هامتان:

الأولى: أن أول درجات الهداية هي الخروج من أسر الحس والمادة بأن يأخذ من محسوساته ما يستدل به على ما غاب عن حسه وإدراكه.

قال تعالى: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ * هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[٢].

فالإيمان بالغيب يقتضي الإيمان بالمغيبات وفي حال كونها غيبا عن الإدراك والشعور.

الثانية: أن الإنسان في دار الدنيا متعلق بالمحسوسات ومرتبط بها نتيجة ما ركب فيه من شهوات قسراً يحركها الشيطان فما لم يشتغل بتعظيم ربه وتنزيهه فسينحدر في الدركات حتما واحدة تلو أخرى.

يقول العلامة علي بن أحمد المهايمي في تفسيره لسورة التين:

«﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ۝٤﴾ أي جامع لمقومات الأشياء

---

(١) من (مشكاة الأنوار) ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي (٤ / ٢٨ ـ ٣١) ط. العلمية

(٢) الآيات ١ ـ ٣ من سورة البقرة.

روحا وجسما على أحسن الوجوه ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ﴾ أي جميع أفراده من أعلى المراتب التي كانت له لو غلّب عقله على سائر قواه ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ رتبة أنزل من رتبة البهائم ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ فغلّبوا عقولهم على شهواتهم وغضبهم فجاهدوا بذلك سائر القوى ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ أي غير مقطوع بقطع المجاهدة عند استقامة قواهم فلا يزالون يرتفعون أعلى مما كانوا في الرتبة العالية .

فعلم من هذا أن الدين إنما هو تغليب العقل على سائر القوى بعد استنارته بنور الشرع .

فهذه مقدمة قطعية في تصديق الدين ﴿فَمَا﴾ أي فأي شيء ﴿يُكَذِّبُكَ بَعْدُ﴾ أي بعد هذه المقدمة ﴿بِٱلدِّينِ﴾ فإن ادعوا مُكَذِّبًا لم يعتد به إذ لم يعتبره الله في مقابلة العقل المنور بنور الشرع وهو الحاكم المطلق ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨﴾﴾[1] » اهـ[2] .

❁ ❁ ❁

(١) سورة التين الآيات من ٤ - ٨ .

(٢) من (تبصير الرحمن وتيسير المنان) (٤٠٧/٢) .

المقدمة الثانية

عجز العقل البشري عن إدراك تصور حقيقة الذات الإلهية

قال الله تعالى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[1] يقول القرطبي في تفسيره : « الهاء في ﴿بِهِۦ﴾ لله تعالى ، أي أحد لا يحيط به علما إذ الإحاطة مشعرة بالحد ويتعالى الله عن التحديد » .

بل أجمع العلماء على نفي إحاطة عقول الخلق بالله تعالى .

وقال ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾[2] يقول الألوسي في تفسيره :

« ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ جمع بصر يطلق كما قال الراغب على الجارحة الناظرة وعلى القوة التي فيها وعلى البصيرة وهي قوة القلب المدركة وإدراك الشيء عبارة عن الوصول إلى غايته والإحاطة به .

وأكثر المتكلمين على حمل البصر هنا على الجارحة من حيث أنها محمل القوة .

وقيل : هو إشارة إلى ذلك وإلى الأوهام والأفهام كما قال أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه : « التوحيد أن لا تتوهمه » وقال أيضاً : « كل ما أدركته فهو غيره » ونقل الراغب عن بعضهم أنه حمل ذلك على البصيرة وذكر أنه قد نبه به على ما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قوله : « يا من غاية معرفته

---

(١) الآية رقم ١١٠، من سورة طه .

(٢) الآية رقم ١٠٣، من سورة الأنعام .

القصور عن معرفته » إذ كانت معرفته تعالى أن تعرف الأشياء فتعلم أنه ليس بمثلٍ لشيء منها بل هو موجد كل ما أدركته » اهـ .

وكم من موجود لا تراه العين الباصرة ومع ذلك يدركه العقل ويحيط به علما بل ويسخره لخدمة الإنسان فحمل البصر هنا على البصيرة أي قوة القلب المدركة أو عليها وعلى إبصار العين الجارحة معاً هو الأليق في هذا المقام وسياق الآيات قبل هذه الآية وبعدها يدل على ذلك والله تعالى أعلم .

بل وردت أحاديث متعددة تنهى عن التفكر في الذات الإلهية المقدسة ومحاولة تصورها منها :

١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله عز وجل فإن بين السماء السابعة إلى كرسيه سبعة آلاف نور وهو فوق ذلك »[(١)] .

٢ ـ « تفكروا في كل شيء ولا تتفكروا في الله »[(٢)] .

٣ ـ « خرج رسول الله ﷺ على ناس من أصحابه وهم يتفكرون في خلق الله فقال لهم : فيما كنتم تفكرون ؟ قالوا : نتفكر في خلق الله ، قال : لا تتفكروا في الله وتفكروا في خلق الله . . . »[(٣)] .

٤ ـ « أنه ﷺ خرج على أصحابه فقال : ما جمعكم ؟ فقالوا : اجتمعنا نذكر ربنا ونتفكر في عظمته فقال : « تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله

---

(١) رواه البيهقي بسنده في (الأسماء والصفات) باب قول الله عز وجل : ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ .

(٢) لابن أبي شيبة في (العرش) .

(٣) الحديث رواه أبو نعيم في الحلية والأصبهاني في الترغيب والترهيب عن عبد الله بن سلام .

فإنكم لن تقدروا قدره .. .» الحديث رواه أبو نعيم عن ابن عباس .

٥ ـ « تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في الله »[١] .

يقول الحافظ السخاوي بعد أن أورد معظم هذه الأحاديث : وأسانيدها ضعيفة لكن اجتماعها يكتسب قوة والمعنى صحيح ، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً « لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا : خلق الله الخلق ، فمن خلق الله ؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل آمنت بالله »[٢] اهـ .

وتابعه على ذلك الإمام الزرقاني في (مختصر المقاصد) فقال عن الحديث الأول « تفكروا في كل شيء ولا تتفكروا في الله » : حسن لغيره » اهـ .

وقد شرح ذلك حجة الإسلام الغزالي في كتاب التفكر من (إحياء علوم الدين) قال :

« المقام الأعلى : الفكر في ذاته وصفاته ومعاني أسمائه ، وهذا مما منع منه حيث قيل : « تفكروا في خلق الله تعالى ولا تتفكروا في ذات الله » وذلك لأن العقول تتحير فيه فلا يطيق مد البصر إليه إلا الصديقون ثم لا يطيقون دوام النظر ..» .

« . .. فالصواب إذن أن لا يتعرض لمجاري الفكر في ذات الله تعالى وصفاته ، فإن أكثر العقول لا تحتمله ، بل القدر اليسير الذي صرح به بعض العلماء وهو : [أن الله تعالى مقدس عن المكان ومنزه عن الأقطار والجهات وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه ولا هو متصل بالعالم ولا هو منفصل عنه] قد

---

(١) للطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب من حديث ابن عمر مرفوعاً .

(٢) المقاصد الحسنة حديث رقم (٣٤٢) .

حيرت عقول أقوام حتى أنكروه ـ واستشكلوه ـ إذ لم يطيقوا سماعه ومعرفته . بل ضعفت طائفة عن احتمال أقل من هذا إذا قيل لهم : إنه يتعاظم ويتعالى عن أن يكون له رأس ورجل ويد وعين وعضو وأن يكون جسماً مشخصاً له مقدار وحجم ، فأنكروا هذا وظنوا أن ذلك قدح في عظمة الله وجلاله ـ وهم طائفة من الحشوية الكرامية ـ حتى قال بعض الحمقى من العوام : إن هذا وصف بطيخ هندي لا وصف الإله ! لظن المسكين أن الجلالة والعظمة في هذه الأعضاء ، وهذا لأن الإنسان لا يعرف إلا نفسه فلا يستعظم إلا نفسه فكل ما لا يساويه في صفاته فلا يفهم العظمة فيه ـ وهذا فاسد ـ نعم غايته أن يقدر نفسه جميل الصورة جالسا على سريره وبين يديه غلمان يمتثلون أمره فلا جرم غايته أن يقدر ذلك في حق الله تعالى وتقدس ، حتى يفهم العظمة ـ قياس الشاهد على الغائب والرب تعالى لا يعرف بالقياس ـ بل لو كان للذباب عقل وقيل له ليس لخالقك جناحان ولا يد ولا رجل ولا له طيران لأنكر ذلك وقال : كيف يكون خالقي أنقص مني ؟ أفيكون مقصوص الجناح أو يكون زمنا لا يقدر على الطيران أو تكون لي آلة وقدرة لا يكون له مثلها وهو خالقي ومصوري ؟

وعقول أكثر الخلق قريب من هذا العقل وإن الإنسان لجهول ظلوم كفار ، ولذلك أوحي الله تعالى إلى بعض أنبيائه : « لا تخبر عبادي بصفاتي فينكروني ـ أي لأن عقولهم لا تحتمل ذلك ـ ولكن أخبرهم عني بما يفهمون » ـ أي بقدر ما يطيقون فهمه ، وقد ورد مثل ذلك في الأخبار المحمدية : « خاطبوا الناس بما يفهمون ، أتحبون أن يُكَذَّبَ الله ورسوله ! » ـ .

ولما كان النظر في ذات الله وصفاته محظرا من هذا الوجه اقتضى أدب الشرع وصلاح الخلق أن لا يتعرض لمجاري الفكر فيه ، لكنا نعدل إلى المقام

الثاني ـ وهو الأدنى بالنسبة إلى المقام الأول ـ وهو النظر إلى أفعاله وعجائب صنعه وبدائع أمره في خلقه فإنها تدل على جلاله وكبريائه وتقدسه وتعاليه ، وتدل على كمال علمه وحكمته وعلى نفاذ مشيئته وقدرته ، فينظر إلى صفاته من آثار صفاته . . .»

« . . .. فكذلك الأفعال واسطة تشاهد فيها صفات الفاعل ولا نبهر بأنوار الذات بعد أن تباعدنا عنها بواسطة الأفعال ، فهذا سر قوله ﷺ « تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في ذات الله تعالى » ا . هـ[1] . كلام الإمام الغزالي .

ويقول القاضي عياض في شرحه لصحيح مسلم : « وقد أجمع أهل السنة على تصويب القول بالوقف من التفكر في ذاته تعالى لحيرة العقل هنالك وحرمة التكييف . والوقف في ذلك غير شك في الوجود ولا جهل بالموجود فلا يقدح في التوحيد ، بل هو حقيقته »[2]اهـ .

يقول شمس الدين أبو الثناء الأصفهاني في كتابه (مطالع الأنظار) :

« إن الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة ذاته تعالى لأن معرفة ذاته إما بالبديهة أو بالنظر وكل منهما باطل ..» .

ثم قال : « . . .. ولما دل الاستقراء على طريق الإنصاف أنا لا نعلم من الله تعالى إلا السلوب وإلاَّ الإضافات وثبت أن العلم بها لا يستلزم العلم بالحقيقة ثبت أنّا لا نعلم ذات الله تعالى »[3]اهـ .

---

(١) الإحياء مع شرحه إتحاف السادة المتقين ، (٣٤٣/١٣ ـ ٤١٥) ط . العلمية .

(٢) انظر تعليق الإمام الكوثري على (السيف الصقيل) ص ١٠٤.

(٣) مطالع الأنظار على طوالع الأنوار ، أبو الثناء الأصفهاني ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤، وانظر الفصل الرابع من (المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى) لأبي حامد الغزالي ص ٣١،=

وعلى هذا الرأي جمهور المحققين من أئمة الإسلام ومنهم القاضي أبو بكر الباقلاني وإمام الحرمين الجويني وحجة الإسلام الغزالي والفخر الرازي وسيف الدين الآمدي والعز بن عبد السلام وغيرهم كثير وكذلك أكثر أهل التصوف .

وسأل بعضهم الإمامَ يحيى بن معاذ الرازي فقال له : أخبرنا عن الله ؟ . فقال رضي الله عنه : إله واحد .

فقيل له : كيف هو ؟ فقال : إله قادر .

قيل : فأين هو ؟ قال : بالمرصاد .

فقال السائل : لم أسألك عن هذا ! ؟ . فقال الإمام الجليل : ما كان غير هذا فهو صفة المخلوق ، فأما صفته فالذي أخبرتك عنه .

فالسائل سأل عن حقيقة الذات والكيفية ، فأجابه هذا الحبر بالصفات الجلالية القدسية .

وهذا ما أخذه من قصة سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام مع فرعون اللعين لما قال له موسى عليه السلام : ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] . بدأه فرعون بالسؤال : ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] . ومن المعلوم عند علماء الأصول والمفسرين أن لفظة (ما) يسأل بها عن ماهية الشيء وحقيقته[3] ولو سأله : (من

= والمبحث الرابع من (اليواقيت والجواهر) للإمام عبد الوهاب الشعراني ص ٤٦ .

(١) الآية ١٠٤، من سورة الأعراف .

(٢) من الآيات ٢٣ حتى ٢٧، من سورة الشعراء

(٣) يلاحظ أن هذا هو نمط تفكير المشركين دائما ، وقد سبق ذكر حديث أنس عند البزار وفيه قول المشرك : (إيش ربك الذي تدعوني إليه ؟)وهي نفسها لفظة (ما) عند فرعون ثم =

رب العالمين) لأجابه : (الله) .، لكنه تجاهل السؤال الصحيح فأجابه موسى عليه السلام : ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ ..

فتضمن الجواب العدول عن ما سأل عنه لأن فرعون سأل عن ماهيته سبحانه وتعالى وموسى أجابه عن قدرته وصفاته فجاز له حين خلط في السؤال وأخطأ وسأل عما لا يمكن إدراكه العدول عن سؤاله .

فقال فرعون لجلسائه : ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ أي : أنا أسأله عن شيء يجيب عن غيره !

فقال موسى عليه السلام : ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ .

فلما قال موسى عليه السلام ذلك استشعر فرعون أنه أخطأ في السؤال فخشي أن يدرك ذلك جلساؤه فقال : ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ رماه بذلك حتى يتخلص ويصير موسى عليه السلام في مقام لا يلتفت إلى قوله ولا يؤخذ به .

عند ذلك ذكر سيدنا موسى عليه السلام صفات أبين وأشار إلى أن السؤال عن حقيقته ليس دأب العقلاء فقال : ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [(١)] .

= زادها مشرك العرب تصريحا فقال : (من حديد هو ؟ من نحاس هو ؟ من فضة هو ؟ من ذهب هو ؟)

فهو نمط التفكير الحسي المادي البحت الذي لا يؤمن بشيء وراء المادة التي يمكن إدراكها بالحواس ولوأجابه أحد من بني جلدته بأن حقيقته كذا مثلا لسأله أطويل هو أم قصير ؟ ومما يتركب من أعضاء ؟ وأين مكانه ؟ ... إلى آخر التصورات الوثنية .

(١) من الآيات ٢٣ حتى ٢٧، من سورة الشعراء

المقدمة الثالثة

تنزيه المولى سبحانه وتعالى عن مشابهة ومماثلة خلقه

من المعلوم أن المولى سبحانه وتعالى واجب الوجود ، ويختلف اختلافاً كلِّياً عن وجود المخلوقات الممكنة الوجود : قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1] فلو لم يرد في القرآن إلا هذا النصُّ لكفى .

وقد ينصرف فهم بعض الناس إلى أن هذه الآية تنفي المثيل ، والأمر خلاف ذلك ، فالكاف : كاف التشبيه : تجعل النفي للتشبيه والتمثيل ، معاً .

فالتمثيل : المماثلة لجميع الأوجه .

أمَّا التشبيه فهو : وجود شبه ولو بصورة واحدة ، وهو منفيٌ كذلك ، بل ولشدة المبالغة لم يقل المولى ليس مثله ، بل قال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ ، فهي نفيٌ لشبيه المثيل وهو من المبالغة في التنزيه عن المثيل والشبيه .

والتشبيه في اللغة :

الشَّبَهُ والشِّبْهُ والشَّبيهُ : المثل ، والجمع أشباه . وأشبه الشيء الشيء : ماثله .

وفي المثل : من أشبه أباه فما ظلم ، وأشبهت فلاناً وشابهته واشتبه علي وتشابه الشيئان واشتبها : أشبه كل واحد صاحبه .

وفي التنزيل : ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ﴾[2] .

---

(١) سورة الشورى الآية ١١ .

(٢) سورة الأنعام الآية ٩٩.

وشبهه إياه وشبهه به مثله . والمشتبهات من الأمور : المشكلات . والمتشابهات : المتماثلات . وتشبه فلان بكذا . والتشبيه : التمثيل[١] .

وعلى هذا فالتشبيه : « **هو إثبات المماثلة بين الله تعالى وبين شيء من خلقه بوجه من الوجوه** » .

وقولنا : « بوجه من الوجوه » : قيد للاحتراز عن انحصار التشبيه في المماثلة من كل وجه ، بل يكفى لوقوعه وقوع التمثيل ولو في صفة واحدة ، فالقول به خطر شديد .

قال ابن البنا البغدادي الحنبلي : « وأما المشبهة والمجسمة فهم الذين يجعلون صفات الله عز وجل مثل صفات المخلوقين »[٢] .

ولشناعة أمر التشبيه تبرأ السلف الصالح من التشبيه وأهله ونزّهوا عقائدهم ، وأقوالهم في صفات الله سبحانه عن هذه الجريمة النكراء .

وقد ساق الإمام البيهقي في سننه ما يفيد هذا المعنى مثل :

ـ أخبرنا محمد بن عبدالله الحافظ ثنا أبو بكر محمد أحمد بن بالويه ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا الهيثم بن خارجه ثنا الوليد بن مسلم قال : سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد **عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه فقالوا : « أمروها كما جاءت بلا كيفية »** اهـ[٣] .

وقال البيهقي : « أخبرنا أبو عبدالله الحافظ قال سمعت أبا محمد أحمد

---

(١) لسان العرب ـ ابن منظور ج ٣١ ص ٥٠٣: مادة : شبه .

(٢) المختار في أصول السنة ص ٧٧، ط : مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة .

(٣) سنن البيهقي (٣/٢)

ابن عبدالله المزني يقول حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه صحيحة وورد في التنزيل ما يصدقه وهو قوله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[1] والنزول والمجيء صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه جل الله تعالى عما تقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علواً كبيراً . قلت : وكان أبو سليمان الخطابي رحمه الله يقول إنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو تدل من أعلى إلى أسفل وانتقال من فوق إلى تحت وهذه صفة الأجسام والأشباح فأما نزول من **لا تستولي عليه صفات الأجسام** فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم يفعل ما يشاء لا يتوجه على صفاته كيفية ولا على أفعاله كمية سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير »[2] .

ولنقف عند بعض الأمور في هذا النص منها :

أولاً : قوله : « التي جاءت في التشبيه ...» .

يفيد صحة ما ذكره علماء أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية ، من أنَّ هذه النصوص موهمة للتشبيه إذا حملت على ظاهرها المتبادر إلى الذهن[3] .

---

(١) سورة الفجر الآية ٢٢ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/٣) .

(٣) أ ـ ويكفينا دليلاعلى ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله : « إن الله عزوجل يقول يوم القيامة : يابن آدم مرضت فلم تعدني . قال : كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ . قال : أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده ....» الحديث .=

قال الإمام اللقاني في جوهرة التوحيد :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها

فقوله : (أوهم التشبيها) ، مساو لقوله : هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه .

ثانيًا : قولهم « أمروها كما جاءت ... » :

هذه العبارة تفهم على وجهها الصحيح إذا عرفنا ما هو المقصود بإمرارها

= ويستفاد من هذا الحديث :

أولا : أنه إثبات قاطع لظاهرة التبادر ، وهو أن يسبق إلى الفهم معنى اللفظ المعهود في الذهن بمجرد سماع ذلك اللفظ خاليًا عن القرائن .

وهذا المعنى هو ما يطلق عليه علماء البلاغة (حقيقة) وأي معنى سواه دلت عليه القرينة هو (مجاز) .

فقد سبق إلى فهم العبد من الكلام ظاهره المستحيل على الله ، لذا فقد سأل ربه مضمنا سؤاله القرينة الدالة على التنزيه .

ثانيًا : أن قرينة التنزيه معلومة لكل أحد في الآخرة بعد كشف الحجب ، أما في الدنيا فقد تغيب قليلا عن بعض المؤمنين وخاصة العوام

ثالثًا : أن الله سبحانه قد علمنا التأويل حين أجاب على أسئلة العبد « أما علمت أن عبدي مرض .. .» وأرشدنا إلى كيفية للوصول إلى المعنى المقصود في النص ، وإنما تتفاوت أقدار العلماء الربانيين في ملاحظ القرائن التي تقود إلى المعنى المراد .

ب ـ يقول الدكتور عبدالعظيم المطعني في كتابه المجاز : « . .. أما تبادر المعنى الحقيقي فيكفي فيه قصة القوم الذين فهموا من قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ أن المراد من الخيطين هنا : الحبلان الأبيض والأسود ، إلى أن أنزل الله قوله تعالى : ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ فكانت نصًا في فهم المراد .

وهذه المبادرة مطردة لذلك احتيج في المجاز إلى القرائن الصارفة عن المعنى الحقيقي المتبادر ، وهذا هو الحق » اهـ . المقصود منه (٩٤٣/٢)

أو المرور عليها كما جاءت .

فالإمرار في لغة العرب يعني المجاوزة وعدم التعمق أو التأمل في الشيء الذي نمر عليه ، يؤيده ما ذكره علماء اللغة في تفسير هذه المادة (مرر) ، فقد ورد في معاجم اللغة : مرَّ عليه وبه يمرُّ مرًّا أي اجتاز . ومرَّ يمر مرًّا ومروراً : ذهب واستمر مثله . قال ابن سيده : مر يمر مراً ومروراً جاء وذهب ومر به ومره : جاز عليه وهذا قد يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف وغير حرف ويجوز أن يكون مما حذف فيه الحرف فأوصل الفعل وعلى هذين الوجهين يحمل بيت جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذًا حرام

وقوله عز وجل : ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾[1] فمرت به أي استمرت به يعني المني قيل : قعدت وقامت فلم يثقلها[2] .

ومعنى هذا أن إمرارها يقتضي مجاوزتها وعدم الوقوف عليها وترك علم معناها لله تعالى ، وهذا هو التفويض الذي عليه السلف .

وقال الذهبي[3] : « والمحفوظ عن مالك رحمه الله رواية الوليد بن مسلم أنه سأله عن أحاديث الصفات فقال : أمرها كما جاءت بلا تفسير » . اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح[4] : وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه .

---

(١) الأعراف : من الآية ١٨٩.

(٢) تاج العروس للزبيدي ، ولسان العرب لابن منظور ، والصحاح للجوهري ، (مادة : مرر) .

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠٥/٨) .

(٤) فتح الباري (٣٤٣/١٣)

ومن طريق أبي بكر الضبعي قال: «مذهب أهل السنة في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[1] قال: بلا كيف والآثار فيه عن السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل» ا. هـ

إذا علم هذا تبين غلط من قال: إن التفويض الذي عليه السلف هو علم المعنى وتفويض الكيف، لأن الذي علم المعنى لا يقال له فوض، وكيف يفوض شيئاً علم معناه؟ فهذا تناقض، إذ أنه بعد إثبات إن اللفظ أو التعبير له معنى متبادر مستحيل على الله (يلحق النقائص بالله) ومعنى آخر لائق بالله تدل عليه القرائن، فكيف ننسب إلى الله سبحانه إرادة المعنى المستحيل ثم نفوض إليه سبحانه معرفة السبب في إرادة المعنى المستحيل!. يضاف إليه مخالفة السلف في إثبات الكيف لله تعالى، فبينما نرى تضافر نصوص السلف صريحة في نفي الكيف عن ذات الله وصفاته، نرى المشبهة يثبتون لله تعالى كيفاً يفوضون معرفته لله!!!، وهذا يتبين من ثالثاً.

وهذا لا ينفي الفهم الإجمالي، فنعم للفهم الإجمالي ولا للفهم الكيفي.

ثالثًا: قولهم (بلا كيفية): يفيد نفي الكيف عن الله تعالى وعن صفاته العلى.

فالله سبحانه وتعالى لا كيف لذاته العلية، ولا كيف لصفاته العُلى، كما دل عليه خبر البيهقي السالف ويضاف إليه ما ذكره الذهبي عن ربيعة بن عبدالرحمن شيخ الإمام مالك: وقال أحمد ابن عبدالله العجلي في تاريخه: حدثني أبي قال: قال ربيعة: وسئل كيف استوى؟ فقال: الكيف غير معقول، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق[2]. ا. هـ.

---

(١) سورة طه الآية ٥.

(٢) سير أعلام النبلاء (٦/٩٠).

وذكره الحافظ في الفتح من رواية اللالكائي عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها ، فقال : «وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت : الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإقرار به إيمان والجحود به كفر» ا . هـ[١] .

ما رواه البيهقي قال :

(وأخبرنا) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه أنبأ أبو محمد بن حيان ثنا إسحاق بن أحمد الفارسي ثنا حفص بن عمر المهرقاني ثنا أبو داود وهو الطيالسي قال كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون يروون الحديث ولا يقولون كيف وإذا سئلوا أجابوا بالأثر .

وقال الإمام الترمذي في سننه[٢] : « وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث ـ حديث الصدقة ـ وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قالوا : قد ثبتت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث أمروها بلا كيف وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة» . ا . هـ .

فتأمل قوله : ولا يقال كيف .

وقال ابن السمعاني :

---

(١) فتح الباري (١٣ /٣٤٢) .

(٢) كتاب الزكاة باب ما جاء في فضل الصدقة رقم (٥٩٨) .

« قال البصيري : سمعت أبا الحسين أحمد بن الحسين الخفاف يقول : سمعت الشيخ الجليل أبا محمد المزني يقول : حديث النزول قد صح ، والإيمان به واجب ، ولكن ينبغي أن يعرف أنه كما لا كيف لذاته لا كيف لصفاته . ذكره الحاكم أبو عبدالله الحافظ في تاريخ نيسابور فقال : أبو محمد المزني ، كان إمام أهل العلم والوجوه وأولياء السلطان بخراسان في عصره بلا مدافعة »[1] اهـ .

فهذه نصوص السلف الصالح التي تنفي الكيف عن ذات الله تعالى وصفاته ، وأصرحها قول أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها : «الكيف غير معقول» ، وغير المعقول هو المستحيل في ذاته ، ولا شك أن هذه الأمور الاعتقادية مما لا مجال لاجتهاد الصحابة فيها ، فيكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

فمن قال إن السلف علموا معاني هذه الصفات ، وفوضوا كيفها لله تعالى فقد غلط على السلف الصالح وحكى مذهبهم حكاية تخالف نصوص التفويض التام والإمرار والسكوت وعدم الخوض أو التفسير هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد خالف السلف والخلف في مسألة الكيف التي نفاها السلف نفياً قاطعاً لا يحتمل التأويل .

إذا علمت هذا فاعلم أن **التجسيم** فرع عن التشبيه ونوع من أنواعه .

فالتجسيم : هو نسبته تعالى إلى الجسمية والتحيز والحد .. إلخ .

فالجسم في اللغة : جماعة البدن أو الأعضاء من الناس والإبل والدواب وغيرهم من الأنواع العظيمة الخلق[2] .

---

(١) السمعاني في الأنساب (٥/٢٧٨) .

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة : جسم .

وقد صرح السلف الصالح بالتبرؤ من نسبة الجسمية لله تعالى ، كما صرحوا بالتبرؤ من التشبيه ، بل كل ما ورد في تشنيعهم على المشبهة صالح لإيراده على المجسمة ، ضرورة أن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص ، والتشبيه أعم كما سيأتي .

ويدخل في التجسيم إثبات الحد لله تعالى ، وإثبات ظواهر آيات الصفات أو الإضافات وحملها على المعنى اللغوي المقول على المخلوق مع عدم نفي المماثلة والجسمية ونحو ذلك مما يتعالى الله عنه ويتقدس ، ورد في طبقات الحنابلة في ذكر عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه :

« كان الإمام أحمد رحمه الله تعالى يقول : لله تعالى يدان ، وهما صفة له ، ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاض والجوارح ، ولا يقاس على ذلك ، ولا له مرفق ولا عضلة ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق به القرآن الكريم »[1] ا . هـ

انظر إلى قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى : « ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد . إلخ » فمفهوم كلامه أن هذا اللفظ على ظاهره وإطلاقه له مفهوم وظاهر متبادر إلى الذهن من الوضع اللغوي والاستعمال البشري هذا المفهوم له لوازم ذهنية مثل التبعيض : المرفق ـ العضلة...إلخ لا تليق بذات الله تعالى ، فأهل السنة والجماعة ينفون ـ ولا يتوقفون أبدًا ـ هذه اللوازم الباطلة عن صفاته تعالى .

---

(١) طبقات الحنابلة ، (٢/٣٩١) .

فأين هذا ممن يدعي أن مذهب السلف هو فهم هذه الآيات على ظواهرها المتبادرة إلى الذهن من الوضع اللغوي ، وكأنه فهم أن مراد السلف من الإجراء على الظاهر هو الحمل على المعنى اللغوي العام ، وهذا ينفيه الإمام أحمد صراحة بقوله السالف : « ولا فيما يقتضي ... إلخ » .

وينبغي أن يفهم إجراء الآيات على ظواهرها في ضوء قولهم : « أمروها كما جاءت ، وقرائنها تفسيرها » وأيضاً قول الإمام أحمد : « إلا ما نطق به القرآن » .

وقال أبو الفضل التميمي رئيس الحنابلة ببغداد : « وأنكر أحمد على من قال بالجسم ، وقال : إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم ـ يعني الجسم ـ على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ، والله سبحانه وتعالى خارج عن ذلك ، ولم يجئ في الشريعة ذلك »[١] . ا . هـ

وفي طبقات الحنابلة لأبي يعلى : أن الإمام أحمد كان يقول : « والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش » . ا . هـ[٢] .

وقال الإمام ابن الجوزي في مجالسه في المتشابهات : « وليس الخلاف في اليد وإنما الخلاف في الجارحة ، وليس الخلاف في الوجه وإنما الخلاف في الصورة الجسمية ، وليس الخلاف في العين ، وإنما الخلاف في الحدقة »[٣] . ا . هـ .

---

(١) نقله الحافظ البيهقي في مناقب الإمام أحمد .

(٢) الطبقات (٢/٢٩٧) .

(٣) مجالس ابن الجوزي في نفي التشبيه (ص٥٤)

وقال ابن الجوزي في المصدر السابق : « يروى أن أحمد ابن حنبل ﷺ سأله ولده عبدالله عن قول رسول الله ﷺ حكاية عن ربه سبحانه وتعالى : « خَمَّرتُ طينةَ آدم بيدي أربعين صباحاً » فقال له : يا بني ، إذا سألت عن اليد في جهة الخالق فينبغي أن تقطع يدك أو تخبئها في كمك...إلخ »[1] .

فأين يذهب من يدعي أن السلف الصالح توقفوا في إثبات أو نفي الجسمية لله تعالى ؛ لأن النصوص لم ترد بذلك بنفي ولا إثبات ، وهاهي نصوص السلف ناطقة بكذب دعواه وبطلانها ، حيث صرحوا بذم الأعم وهو التشبيه ، وذم الأخص وهو التجسيم ، ونسبوا قائله إلى التبديع بل إلى التكفير والخروج من ملة المسلمين .

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩.

المقدمة الرابعة

كيف نفهم الصفات الإلهية

بعد أن تبين لنا من المقدمة الثانية عجز العقل البشري عن تصور أو إدراك وفهم حقيقة الذات الإلهية .

ومن المقدمة الثالثة تبين لنا حتمية تنزيه الله سبحانه وتعالى عن مشابهة أو مماثلة خلقه ، يحسن بنا أن نلتفت إلى الضوابط التالية لمنع الخطأ في فهم الصفات :

الضابط الأول : ذكر الإمام أبو حامد الغزالي أن عدم معرفة كنه الذات المقدسة أو كنه صفاتها لا ينافي الجزم بعدم اتصافها بالمستحيلات والنقائص التي دل على استحالتها العقل .

الثاني : ذكر السبكي ومن قبله أبو حامد الغزالي أن إقرار المسلم بالصفات التي دل عليها الدليل العقلي مثل القدرة أو العلم أو الإرادة مثلا لا يعني إلا : **الإيمان بذات مجهولة لنا لها صفة القدرة والتي معناها فعل ما توجهت له إرادة الذات ، ولها صفة العلم والتي هي إدراك هذه الذات المقدسة لكل المعلومات ولا يخفي عليها منها شيء** ... وهكذا ويلاحظ أن منشأ الإقرار بهذه الصفات هو التأمل والنظر في صفات وأحوال الخلائق المدْرَكة للإنسان بأنواعها بحيث أدرك بعقله أن ذاتا قديرة أوجدت هذه الأشياء وهي كذلك عليمه ومريدة مختارة فيما تفعل وهكذا إلى آخر الصفات الدالة على التعظيم ولم ينتج هذا الإيمان والإقرار أبدا عن تصور وإدراك أو إحاطة بحقيقة الذات المقدسة .

الثالث : بدهي أن الألفاظ مثل يد وقدم وساق ووجه وغيرها كما ذكر

الإمام السبكي يسأل عنها أهل اللغة ما معناها عندهم هل هي صفات ؟ أم جوارح وأعضاء لها كيفية ويمكن الإحاطة بها وتصورها ؟ وإذا كانت جوارح وأعضاء فلم منع البشر من التفكر في الذات المقدسة إذن ؟ ومثل هذا التنبيه والذي قبله ينطبق على بقية الألفاظ مثل الضحك والغضب والنزول .

الرابع : إن قيل : لماذا لا نثبت حقائق وظواهر الألفاظ مثل الاستواء والنزول واليد والساق ... إلخ ولا نتكلم عن الكيفية لأنها فوق مستوى الإدراك البشري ؟

يجيب على ذلك الدكتور إبراهيم عبد الرحمن فيقول : « ...القطع منا حاصل بأن جميع ما نثبته لربنا من حقائق صفاته بل أفعاله كذلك فضلا عن ذاته مما لا نعلم كيفيته . إنما الكلام في أن الحقائق التي لا نفهم من إطلاقها إلا ما هو محال غير لائق به سبحانه كيف صحت إرادتها في عقولكم ؟ ! أي أن النزاع ليس بحال في أنها بعد صحة إرادتها كيف تكون إنما النزاع في أصل صحة تلك الإرادة ، وشتان بين المقامين »[1] ا . هـ

أي أن السؤال يجب أن يكون : هل أراد الله سبحانه بهذه الألفاظ حقائقها وظواهرها التي نعلمها من اللغة ونتصورها ويجزم العقل باستحالة اتصافه سبحانه بها ؟.أم أراد بها معان مجازية تتفق مع كماله سبحانه وعظمته ، وهذه المعاني تتسع لها اللغة ولها قرائن في مقدمتها قرينة التعظيم المطلق والتنزيه الكامل التام لله سبحانه وتعالى عن أي نقص ؟

الخامس : إن قيل : لماذا لا تكون ظواهر الألفاظ أو الكيفية المشار إليها في

---

(١) (المحكم والمتشابه) ص ٦٢٣ - ٦٢٤.

التنبيه السابق ليس لها علاقة مطلقا بالكيفية أو الظواهر المعروفة والمتصورة لدينا وبالتالي لا تلحق نقصا وليست مستحيلة ؟ نقول :

أولا : لا يخاطبنا الله سبحانه بالمهمل ولا بما ليس له معنى لدينا ، وقد اعترف ابن تيمية نفسه بذلك .

ثانياً : يرد ابن تيمية نفسه على هذا السؤال فيقول : « . . .. كل ما تثبته من الأسماء والصفات فلابد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لما فهم الخطاب . ولكنا نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال . . .»[1] ا . هـ .

ثالثا : يقول ابن تيمية في الرسالة التدمرية : « والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب فالغنى المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل . . .»[2] ا . هـ .

فهو هنا يعترف صراحة أنها أعضاء وآلات ومثل ذلك ما يصرح به تلميذه ابن القيم في القصيدة النونية بأن لله عينا يبصر بها فهل هذه العين شيء غير العضو المعروف ؟ تعالى الله عما يقولون .

ومن ذلك يتضح أن الكيفية المشار إليها تؤدي إلى تعظيم جزئي وتنزيه ناقص لله سبحانه وتعالى .

السادس : يقول الشيخ سلامة العزامي :

« إذا سمعت في عبارات بعض السلف إنما نؤمن بأن له وجها لا كالوجوه

---

(١) التدمرية ، ص٤٢ ـ ٤٣ ط . العبيكان .

(٢) التدمرية ، ص ١٤٣، ط . العبيكان .

ويدًا لا كالأيدي فلا تظن أنهم أرادوا أن ذاته العلية منقسمة إلى أجزاء وأبعاض . فجزء منها يد وجزء منها وجه غير أنه لا يشابه الأيدي والوجوه التي للخلق حاشاهم من ذلك ، وما هذا إلا التشبيه بعينه ، وإنما أرادوا بذلك أن لفظ الوجه واليد قد استعمل في معنى من المعاني ، وصفة من الصفات التي تليق بالذات العلية كالعظمة والقدرة ، غير أنهم يتورعون عن تعيين تلك الصفة تهيبا من التهجم على ذلك المقام الأقدس .

وانتهز المجسمة والمشبهة مثل هذه العبارة فغرروا بها العوام ، وخدعوا بها الأغمار من الناس ، وحملوها على الأجزاء فوقعوا في حقيقة التجسيم والتشبيه ، وتبرأوا من اسمه ، وليس يخفي نقدهم المزيف على صيارفة العلماء ، وجهابذة الحكماء .

ويدلك على إرادة السلف ما قلنا ما نقله الذهبي نفسه في كتابه الذي سماه (العلو) عن الإمام مالك وشيخه ربيعة ونظرائهما أنهم قالوا حين سئلوا عن قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ كيف استوى ؟ **والكيف غير معقول** .

وكذلك نقل الذهبي بالسند في هذا الكتاب عن أبي عبد الله الحاكم وأبي زرعة اتفاق جميع فقهاء الأمصار من أهل تلك الأمصار أنهم يؤمنون بهذه الصفات من غير كيف .

فانظر كيف نفوا الكيف مجمعين وهو صريح في أنها ليست أجزاء ولا جسمانية فإن الاستواء الجسماني والوجه الجسماني وما إليه لابد لها من

---

(١) سورة طه الآية ٥ .

الكيف قطعاً ، إذ هو لازم من لوازم ذاتها لذاتها ، ونفي لازم الماهية لذاتها يستلزم نفيها عند جميع المنصفين من العقلاء الذين لم يصابوا بالأهواء وانظر كيف سموها صفات ولم يسموها أبعاضا وأجزاء .

والخلاصة أنه يندفع عنك أيها الطالب لمعرفة مذهب السلف الصالح الوهم بأمرين :

أ ـ إجماعهم على نفي الكيف ، بل تصريحهم بأن الكيف غير معقول .

ب ـ والتسمية لها بالصفات » . اهـ [1] .

(١) فرقان القرآن للشيخ العزامي ، ص ١٠٨، ١٠٩.

المقدمة الخامسة

المجاز في اللغة ودوره في فهم نصوص الكتاب والسنة

سبب عقد هذا المبحث هو ما ترتب على إنكار المجاز ونفي التأويل من أخطاء فادحة في العقيدة أفضت إلى ما نعانيه الآن من واقع أليم في المجال الفكري والاجتماعي وتراشق بالتكفير في بلاد المسلمين .

ونقول وبالله التوفيق :

يقول حجة الإسلام الغزالي في كتابه (المحبة) من الإحياء : « .. وواضع اللغة إنما وضع هذه الأسامي أولا للخلق ، فإن الخلق أسبق إلى العقول والأفهام من الخالق . فكان استعمالها في حق الخالق بطريق الاستعارة والتجوز والنقل » اهـ .[1]

يقول حجة الإسلام الغزالي في (إلجام العوام) : « .. كما أنا لا نستغني عن أن نقول (صورة هذه المسألة كذا ، وهي تخالف صورة المسألة الأخرى) وهي مستعارة من الصور الجسمانية . لكن واضع اللغة لما لم يضع لهيئة المسألة وخصوص ترتيبها اسماً ناصًّا ، إما لأنه لم يفهم المسألة أو فهم لكن لم تحضره أو حضرته لكن لم يضع لها نصا خاصا اعتماداً على إمكان الاستعارة أو لأنه علم أنه عاجز عن أن يضع لكل معنى لفظاً خاصاً ناصًّا ، لأن المعاني غير متناهية العدد والموضوعات (يقصد الألفاظ المستخدمة في اللغة) بالقطع يجب أن تتناهى فتبقى معان لا نهاية لها يجب أن يستعار اسمها من الموضوع .

---

(١) إحياء علوم الدين : (٤/٣١٨ - ٣١٩) .

فاكتفى بوضع البعض . وسائر اللغات أشد قصوراً من لغة العرب ، فهذا وأمثاله من الضرورة يدعو إلى الاستعارة لمن يتكلم بلغة قوم إذ لا يمكنه أن يخرج عن لغتهم . كيف ونحن نجوز الاستعارة حيث لا ضرورة اعتماداً على القرائن ، فإنا لا نفرق بين أن يقول القائل : (جلس زيد فوق عمرو) ، وبين أن يقول (جلس أقرب منه إلى الصدر) و(إن بغداد في ولاية الخليفة) أو (في يده) إذا كان الكلام مع العقلاء وليس في الإمكان حفظ الألفاظ عن إفهام الصبيان والجهال فالاشتغال بالاحتراز عن ذلك ركاكة في الكلام وسخافة في العقل وثقل في اللفظ » أ . هـ[1] .

وأيضاً فإن انتشار التشبيه والاستعارة وأنواع المجاز المختلفة يقدم التعبير الدقيق والتصوير الواضح للمعاني الكثيرة في عبارات مختصرة قليلة الألفاظ توصل المعاني المرادة من المتكلم إلى السامع في أقل وقت وفي سياق هذه العبارات من القرائن ما يلفت نظره إلى المعنى المقصود بل يكتفي المتكلم في أحيان كثيرة بالقرائن (الحالية) المفهومة من موضوع الحديث أو حال المتكلم أو السامع . فالحقيقة تدل على معناها بنفسها وتتبادر إلى فهم السامع عند عدم وجود قرينة صارفة بمجرد سماع الألفاظ ، والمجاز لا يدل على معناه إلا بوجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي وتتفاوت الأفهام في ملاحظة هذه القرينة والتنبه لها ، لذا كان المجاز بأنواعه من معايير تذوق اللغات ورقيها .

فالعرب قد استعملت في أساليبها بعض الكلام فيما وضع له وبعضه في غير ما وضع له وجاء القرآن الكريم بلسان عربي مبين معجز لكل بلغاء وفصحاء العرب فيما نبغوا فيه ، فبلغ القدح المعلى في إيراد المعنويات في صورة المحسات

(١) إلجام العوم ص ٧١ ـ ٧٢ط العلمية .

لتزداد تمكنا في النفس باستخدام أساليب المجاز وصور التشبيه الرائعة وشرع العلماء في القرن الثاني الهجري مع البدايات المبكرة للتصنيف في العلوم يفرقون بين الاستعمالين ويضعون المصطلحات المختلفة الدالة عليهما ومنها (الحقيقة والمجاز) حتى إذا بدأ القرن الثالث الهجري كان المصطلحان قد شاعا وأقرتهما جماهير العلماء .

فالحاصل أن القرآن الكريم والسنة المطهرة حافلان بأنواع المجازات فإذا وردت ألفاظ موهمة للتشبيه وجب صرفها عن المعنى المستحيل على الله سبحانه

قال الغزالي :

« .. وكان نفي الجسمية ونفي لوازمها معلوما لكافتهم على القطع بإعلام رسول الله ﷺ المبالغة في التنزيه بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١] . وسورة الإخلاص وقوله ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾[٢] وبألفاظ كثيرة لا حصر لها مع قرائن قاطعة لا يمكن حكايتها ، وعُلِم ذلك ، علماً لا ريب فيه وكان ذلك كافيا في تعريفهم استحالة (يد) هي عضو مركب من لحم وعظم وكذا في سائر الظواهر لأنها لا تدل إلا على الجسمية وعوارضها لو أطلق على جسم ، ولو أطلق على غير الجسم على صورة أنه ما أريد به ظاهره بل معنى آخر مما يجوز على الله تعالى ربما يتعين ذلك المعنى وربما لا يتعين فهذا مما يزيل الإشكالِ » أهـ[٣] .

---

(١) سورة الشورى ، الآية ١١.

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢.

(٣) إلجام العوام ص ٧٠ ـ ٧١ ط العلمية

منكري المجاز :

وقد سارت الأمة الإسلامية كلها على ذلك ، تفهم المجاز وتستعمله قبل تدوين العلوم ـ من عهد الصحابة أنفسهم بل من عهد النبوة ـ كما كانوا يفهمون قواعد النحو والصرف ويستعملونها قبل تدوين النحو والصرف .

فالمجاز هو مذهب الكثرة الكاثرة التي لا تحصى عددا من علماء الأمة في كل التخصصات ، أي أنه يكاد أن يكون إجماعا بل هو كذلك بالفعل لأن المنكرين للمجاز لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين مع الشك الكبير في ثبوت هذا الإنكار عن بعضهم حسبما صرح به العلامة اللغوي الكبير د . عبدالعظيم المطعني في كتابه (المجاز) .

وعلى ذلك فبوسعنا أن نقرّ بمرور عصور أو أجيال ـ ويكفي عصر واحد ـ يعترف فيه علماء الأمة بالمجاز ويستعملونه بدون إنكار من أحدهم وليكون بذلك إجماعا من الأمة .

ومن أراد الاستزادة فعليه بكتاب (المجاز في اللغة والقرآن الكريم) للدكتور عبدالعظيم المطعني فقد بين فيه الآتي :

أولًا : ناقش شبه منكري المجاز تفصيلًا وأثبت خطأها بما لا يدع مجالًا للشك في ذلك .

ثانيًا : أثبت فيه أن المجاز هو مذهب الكثرة الكاثرة التي لا تحصى عددًا من علماء الأمة في جميع عصورها ويكاد أن يكون إجماعًا ، بل هو كذلك فعلًا .

ثالثًا : تتبع كلام الشيخ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في الفتاوى وغيرها وأثبت أنهما قائلين بالمجاز بجميع أنواعه وصوره ، فذكر حوالي سبعة عشر مثالًا تغطي كل أنواع المجاز ، ذكر فيها المجاز صراحة ، ومنها خمسة نماذج في صفات الله عزوجل منها : تأويل الرؤية والسمع .

المقدمة السادسة

أقوال الصحابة والتابعين والأئمة التي تدل على التنزيه

سأعرض لك فيما يلي مجموعة من النقول عن كبار الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الأربعة وغيرهم والتي تدل على تنزيه الله تعالى عن المكان والجهة .

قال الصحابي الجليل والخليفة الراشد سيدنا علي رضي الله عنه (٤٠ هـ) ما نصه : « كان ـ الله ـ ولا مكان ، وهو الآن على ما ـ عليه ـ كان » أ . هـ .. أي بلا مكان[١] .

وقال أيضاً : « إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته » أ هـ[٢] .

وقال أيضاً : « من زعم أن إلهنا محدود فقد جهل الخالق المعبود » أ . هـ .. (المحدود : ما له حجم صغير كان أو كبيراً)[٣]

وقال التابعي الجليل الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم (٩٤ هـ) ما نصه : « أنت الله الذي لا يحويك مكان » أ هـ[٤] .

وقال أيضاً : « أنت الله الذي لا تحد فتكون محدوداً » أ . هـ .. [٥]

---

(١) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص ٣٣٣) .

(٢) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص ٣٣٣) .

(٣) حلية الأولياء : ترجمة علي بن أبي طالب (١/٧٣) .

(٤) إتحاف السادة المتقين (٤/٣٨٠) .

(٥) إتحاف السادة المتقين (٤/٣٨٠) .

وقال الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين رضوان الله عليهم (١٤٨ هـ) ما نصه : « من زعم أن الله في شيء ، أو من شيء ، أو على شيء فقد أشرك . إذ لو كان على شيء لكان محمولاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان من شيء لكان محدثاً ـ أي مخلوقاً » أ هـ[١] .

قال الإمام المجتهد أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه (١٥٠ هـ) أحد مشاهير علماء السلف وإمام المذهب الحنفي ما نصه : « والله تعالى يرى في الآخرة ، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية ، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة » أ . هـ . .[٢]

وقال أيضاً في كتابه الوصية : « ولقاء الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة حق » أ . هـ .[٣]

وقال أيضاً : « قلت : أرأيت لو قيل أين الله تعالى ؟ فقال ـ أي أبو حنيفة ـ : يقال له كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء ، وهو خالق كل شيء » أ . هـ . .[٤]

وقال أيضاً : « ونقر بأن الله سبحانه وتعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه ، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج ، فلو كان محتاجاً لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوقين ، ولو

---

(١) ذكره القشيري في رسالته المعروفة بالرسالة القشيرية (ص ٦) .

(٢) ذكره في الفقه الأكبر ، انظر شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص ١٣٦ ـ ١٣٧) .

(٣) الوصية : (ص ٤) ، ونقله ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ١٣٨) .

(٤) الفقه الأبسط ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة (ص ٢٥) .

كان محتاجاً إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً » أ . هـ .. [١]

وقال الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه إمام المذهب الشافعي (٢٠٤ ص) ما نصه : « إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته » أ . هـ .. [٢]

وأما الإمام المجتهد الجليل أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١ هـ) رضي الله عنه إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمة الأربعة ، فقد ذكر الشيخ ابن حجر الهيتمي أنه كان من المنزهين لله تعالى عن الجهة والجسمية ، ثم قال ابن حجر ما نصه : « وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه » أ . هـ .. [٣]

وكذا كان على هذا المعتقد الإمام شيخ المحدثين أبو عبدالله محمد ابن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح (٢٥٦ هـ) فقد فهم شراح صحيحه أن البخاري كان ينزه الله عن المكان والجهة .

وقال الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (٣٢١هـ) في رسالته (العقيدة الطحاوية) ما نصه : « وتعالى ـ أي الله ـ عن

---

(١) كتاب الوصية ، ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة (ص ٢) ، وملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ٧٥) عند شرح قول الإمام : « ولكن يده صفته بلا كيف » .

(٢) إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٤) .

(٣) الفتاوى الحديثية (ص ١٤٤) .

الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات » أ . هـ ..

وقال الحافظ محمد بن حبان (٣٥٤ هـ) صاحب الصحيح المشهور بصحيح ابن حبان ما نصه : « الحمد لله الذي ليس له حد محدود فيحتوى ، ولا له أجل معدود فيفنى ، ولا يحيط به جوامع المكان ولا يشتمل عليه تواتر الزمان »[١] .

وقال أيضاً ما نصه : « كان ـ الله ـ ولا زمان ولا مكان » أ . هـ ..[٢]

وقال أيضاً : « كذلك ينزل ـ يعني الله ـ بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان » اهـ .[٣]

وقال أيضاً : « والله جل وعلا يتكلم كما شاء بلا آلة كذلك ينزل بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان لم يجز أن يقال الله يبصر كبصرنا بالأشفار والحدق والبياض بل يبصر كيف يشاء بلا آلة ويسمع بلا أذنين وصماخين والتواء وغضاريف فيها بل يسمع كيف يشاء بلا آلة وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين كما يكيف نزولهم جل ربنا وتقدس من أن تشبه صفاته بشيء من صفات المخلوقين »[٤] .

وقال أيضاً تعليقاً على حديث : « عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال :

---

(١) الثقات (١/ ١) .

(٢) صحيح ابن حبان ، انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨/ ٤) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٣٦) .

(٤) صحيح ابن حبان (٣/٢٠٠) .

ثم يلقى في النار فتقول هل من مزيد حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها فتقول قط قط » .

قال أبو حاتم (ابن حبان) : « هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة. وذلك أن يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار فتمتلىء فتقول قط قط تريد حسبي حسبي لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع قال الله جل وعلا ﴿لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ يريد موضع صدق لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه »[1] .

وقال أبو حاتم رضي الله عنه : قوله ﷺ « إلا كأنما يضعها في يد الرحمن » : هذه أخبار أطلقت من هذا النوع توهم من لم يحكم صناعة العلم أن أصحاب الحديث مشبهة عائذ بالله أن يخطر ذلك ببال أحد من أصحاب الحديث ولكن أطلق هذه الأخبار بألفاظ التمثيل لصفاته على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم دون تكييف صفات الله جل ربنا عن أن يشبه بشيء من المخلوقين أو يكيف بشيء من صفاته إذ ليس كمثله شيء[2] .

وقال أبو حاتم رضي الله عنه : « الله أجل وأعلى من أن ينسب إليه شيء من صفات المخلوق إذ ليس كمثله شيء وهذه ألفاظ خرجت من ألفاظ التعارف على حسب ما يتعارفه الناس مما بينهم ومن ذكر ربه جل وعلا في نفسه بنطق أو عمل يتقرب به إلى ربه ذكره الله في ملكوته بالمغفرة له تفضلاً وجوداً ومن

---

(١) صحيح ابن حبان (١/٥٠١) .

(٢) صحيح ابن حبان (٢/٥٠٤) .

ذكر ربه في ملأ من عباده ذكره الله في ملائكته المقربين بالمغفرة له وقبول ما أتى عبده من ذكره ومن تقرب إلى الباري جل وعلا بقدر شبر من الطاعات كان وجود الرأفة والرحمة من الرب منه له أقرب بذراع ومن تقرب إلى مولاه جل وعلا بقدر ذراع من الطاعات كانت المغفرة منه له أقرب بباع ومن أتى في أنواع الطاعات بالسرعة كالمشي أتته أنواع الوسائل ووجود الرأفة والرحمة والمغفرة بالسرعة كالهرولة والله أعلى وأجل »[1] .

وقال الشيخ أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي (٣٨٨ هـ) صاحب (معالم السنن) ما نصه : « وليس معنى قول المسلمين إن الله على العرش هو أنه تعالى مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته ، لكنه بائن من جميع خلقه ، وإنما هو خبر جاء به التوقيف فقلنا به ونفينا عنه التكييف إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2] .

وقال الحافظ المؤرخ ابن عساكر نقلاً عن أبي عبدالله الحسين بن محمد الدامغاني : «وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه : تمسكوا بهذا الرجل ـ أي بالباقلاني ـ فليس للسنة عنه غنى أبدًا » . قال : « وسمعت الشيخ أبا الفضل التميمي الحنبلي رحمه الله وهو عبدالواحد بن أبي الحسن بن عبدالعزيز بن الحرث يقول : « اجتمع رأسي ورأس القاضي أبي بكر محمد بن الطيب ـ يعني الباقلاني ـ على مخدة واحدة سبع سنين » . قال الشيخ أبو عبدالله : « وحضر الشيخ أبو الفضل التميمي يوم وفاته العزاء حافياً مع إخوته

---

(١) صحيح ابن حبان (٣/ ٩٤ ـ ٩٥) .

(٢) أعلام الحديث : كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (سورة الروم ، الآية ٢٧) (١٤٧/٢) .

وأصحابه وأمر أن ينادي بين يدي جنازته : « هذا ناصر السنة والدين ، هذا إمام المسلمين ، هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين ، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة رداً على الملحدين » ، وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام فلم يبرح ، وكان يزور تربته كل يوم جمعة في الدار » أ . هـ .. [١]

وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي (٤٥٨ هـ) ما نصه : « والذي روي في آخر هذا الحديث[٢] إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى ، وأن العبد أينما كان فهو في القرب والبعد من الله تعالى سواء ، وأنه الظاهر فيصح إدراكه بالأدلة ، الباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان . واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي ﷺ : « أنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء » ، وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان » أ . هـ . [٣]

وقال أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي شيخ الحنابلة في زمانه (٥١٣ هـ) ما نصه : « تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة ، هذا عين التجسيم ، وليس الحق بذي أجزاء وأبعاض يعالج بها » أ . هـ . [٤]

وقال القاضي الشيخ أبو الوليد محمد بن أحمد قاضي الجماعة بقرطبة المعروف بابن رشد الجد المالكي (٥٢٠ هـ) ما نصه : « ليس ـ الله ـ في مكان ،

---

(١) تبيين كذب المفتري : ترجمة الباقلاني (ص ٢٢١) .

(٢) أي حديث : « والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله تبارك وتعالى » ، وهو حديث ضعيف .

(٣) الأسماء والصفات (ص ٤٠٠) .

(٤) الباز الأشهب : الحديث الحادي عشر (ص ٨٦) .

فقد كان قبل أن يخلق المكان »[١] أ . هـ .

وقال الحافظ المؤرخ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشهير بابن عساكر الدمشقي (٥٧١ هـ) في بيان عقيدته التي هي عقيدة أبي الحسن الأشعري نقلاً عن القاضي أبي المعالي بن عبدالملك ما نصه : « قالت النجارية : إن البارئ سبحانه بكل مكان من غير حلول ولا جهة . وقالت الحشوية والمجسمة : إنه سبحانه حالّ . في العرش وإن العرش مكان له وهو جالس عليه فسلك طريقة بينهما فقال : كان ولا مكان فخلق العرش والكرسي ولم يحتج إلى مكان ، وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه » أ . هـ ..[٢]

قال الإمام الحافظ المفسر عبدالرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧ هـ) ما نصه : « الواجب علينا أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا يحويه مكان ولا يوصف بالتغير والانتقال » أ . هـ .[٣]

وقال أيضاً : « افترى أقوام يسمعون أخبار الصفات فيحملونها على ما يقتضيه الحس ، كقول قائلهم : ينزل بذاته إلى السماء وينتقل ، وهذا فهم رديء ، لأن المنتقل يكون من مكان إلى مكان ، ويوجب ذلك كون المكان أكبر منه ، ويلزم منه الحركة ، وكل ذلك محال على الحق عز وجل » أ . هـ .[٤]

---

(١) المدخل لابن الحاج المالكي : فصل في الاشتغال بالعلم يوم الجمعة (٢/١٤٩) .

(٢) تبيين كذب المفتري (ص ١٥٠) .

(٣) دفع شبه التشبيه (ص٥٨) .

(٤) صيد الخاطر (ص٤٧٦) .

وقال الشيخ أبو منصور ـ فخر الدين عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن عساكر (٦٢٠ هـ) عن الله تعالى ما نصه : « موجود قبل الخلق ليس له قبل ولا بعد ، ولا فوق ولا تحت ، ولا يمين ولا شمال ، ولا أمام ولا خلف ، ولا كل ولا بعض ، ولا يقال متى كان ، ولا أين كان ولا كيف ، كان ولا مكان ، كوّن الأكوان ، ودبّر الزمان ، لا يتقيد بالزمان ، ولا يتخصص بالمكان »اهـ .[١]

وقال الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي (٦٤٦ هـ) مثنيا على العقيدة التي كتبها الشيخ العز بن عبدالسلام ومما جاء في هذه العقيدة قول العز بن عبدالسلام : « كان ـ الله ـ قبل أن كوَّن المكان ودبَّر الزمان ، وهو الآن على ما عليه كان » أ . هـ .

ومن جملة ما ذكره في ثنائه قوله : « ما قاله ابن عبدالسلام هو مذهب أهل الحق ، وأن جمهور السلف والخلف على ذلك ، ولم يخالفهم إلا طائفة مخذولة ، يخفون مذهبهم ويدسونه على تخوف إلى من يستضعفون علمه وعقله » أ . هـ[٢]

وقال الشيخ العز بن عبدالسلام الأشعري الملقب بسلطان العلماء (٦٦٠ هـ) ما نصه : « ليس ـ أي الله ـ بجسم مصوَّر ، ولا جوهر محدود مُقدَّر ، ولا يشبه شيئاً ، ولا يُشبهه شيء ، ولا تحيط به الجهات ، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات ، كان قبل أن كوَّن المكان ودبَّر الزمان ، وهو الآن على ما عليه كان » أ . هـ[٣]

---

(١) طبقات الشافعية (٨/ ١٨٦) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى : ترجمة العز ابن عبد السلام (٨/ ٢٣٧) .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى : ترجمة العز ابن عبد السلام (٨/ ٢١٩) .

وقال الحافظ أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي الشافعي الأشعري (٦٧٦ هـ) ما نصه «إن الله تعالى ليس كمثله شيء، منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق» أ. هـ.[١]

وقال العلامة الأصولي الشيخ أحمد بن إدريس القَرَافي المالكي المصري (٦٨٤ هـ) أحد فقهاء المالكية ما نصه: «وهو ـ أي الله ـ ليس في جهة، ونراه نحن وهو ليس في جهة» أ. هـ.[٢]

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي الأشعري (٨٥٢ هـ) ما نصه: «ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو، لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس، ولذلك ورد في صفته العالي والعلي والمتعالي، ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء علماً جلّ وعز» أ. هـ.[٣]

وأيضاً عند شرح حديث النزول ما نصه: «استدل به من أثبت الجهة وقال هي جهة العلو، وأنكر ذلك الجمهور[٤] لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز، تعالى الله عن ذلك» أ. هـ.[٥]

وقال أيضاً: «فمعتمد سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله منزه

---

(١) شرح صحيح مسلم (٣/١٩).

(٢) الأجوبة الفاخرة (ص ٩٣).

(٣) فتح الباري (٦/ ١٣٦).

(٤) أي أهل السنة والجماعة.

(٥) فتح الباري (٣/ ٣٠).

عن الحركة والتحول والحلول، ليس كمثله شيء» أ. هـ.[١]

وقال الشيخ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (٩٣٣هـ) في شرحه على صحيح البخاري ما نصه: «ذات الله منزهة عن المكان والجهة» أ. هـ.[٢]

وقال أيضاً ما نصه: «قول الله تعالى ﴿وُجُوهٌ﴾ هي وجوه المؤمنين ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ يوم القيامة ﴿نَّاضِرَةٌ﴾ حسنة ناعمة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ بلا كيفية ولا جهة ولا ثبوت مسافة». أ. هـ.[٣]

وقال الشيخ القاضي زكريا الأنصاري الشافعي الأشعري (٩٢٦ هـ) في شرحه على (الرسالة القشيرية) ما نصه: «إن الله ليس بجسم ولا عَرَض ولا في مكان ولا زمان» أ. هـ.[٤]

وقال أيضاً عن الله ما نصه: «لا مكان له كما لا زمان له لأنه الخالق لكل مكان وزمان» أ. هـ.[٥]

وقال في كتابه فتح الرحمن ما نصه: «هو تعالى منزه عن كل مكان» أ. هـ.[٦]

---

(١) فتح الباري (٧/ ١٢٤).

(٢) إرشاد الساري (١٥/ ٤٥١).

(٣) إرشاد الساري (١٥/ ٤٦٢).

(٤) حاشية الرسالة القشيرية (ص ٢).

(٥) حاشية الرسالة القشيرية (ص ٥).

(٦) فتح الرحمن: تفسير سورة الملك (ص ٥٩٥).

المقدمة السابعة

أمثلة على تأويل علماء الأمة للنصوص

وقد جرى أمر علماء الأمة على تأويل النصوص التي توهم التشبيه والتمثيل، وسنورد بعضاً من أمثلة تأويل علماء أمة الإسلام، على سبيل الاختصار، لأننا لو أردنا التوسع لما اتسع المقام.

إن من المتفق عليه عند علماء الأصول أن المعنى ينصرف عن ظاهره إذا وجدت قرينة.

فعلى سبيل المثال:

أ ـ حديث: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه»؟

ب ـ الحديث القدسي: «استطعمتك فلم تطعمني...».

ج ـ الحديث القدسي: «مرضت فلم تعدني...» وغيرها كثير.

فإن اعتقاد ظواهر مثل هذه النصوص يوقع صاحبها في فساد المعتقد إن لم يلجأ إلى التأويل.

وأسوق فيما يلي أمثلة من اعتماد أئمة السلف على التأويل:

المثال الأول: تأويل ابن عباس رضي الله عنهما:

أوّلَ ابن عباس قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[1]، فقال: «يكشف عن شدة» فأوَّل الساق بالشدة[2].

---

(١) سورة القلم، الآية ٤٢.

(٢) ذكر ذلك عنه بسند صحيح كل من: ابن حجر في فتح الباري (٤٢٨/١٣)، =

المثال الثاني : تأويل ابن عباس رضي الله عنهما :

وأوّل أيضاً قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾[1] ، قال : « بقوة »[2] .

المثال الثالث : تأويل ابن عباس رضي الله عنهما :

وأوّل أيضاً النسيان الوارد في قوله تعالى : ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾[3] بالترك ، كما في تفسير الطبري حيث قال ابن جرير : « أي ففي هذا اليوم ، وذلك يوم القيامة ننساهم ، يقول نتركهم في العذاب . . . » اهـ .

فقد أوّل ابن جرير النسيان بالترك ، وهو صرف لهذا اللفظ عن ظاهره لمعنى مجازي ، ونقل الحافظ ابن جرير هذا التأويل الصارف عن الظاهر ورواه بأسانيده عن ابن عباس ومجاهد وغيرهم[4] .

المثال الرابع : تأويل الإمام أحمد رضي الله عنه :

قال البيهقي في مناقب أحمد : وأنبأنا الحاكم قال حدثنا أبو عمرو بن السماك قال حدثنا حنبل بن إسحاق قال سمعت عمي أبا عبد الله يعني الإمام

= والحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره (٣٨/٢٩) حيث قال في صدر كلامه على هذه الآية : « قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد » .

(١) سورة الذاريات ، الآية ٤٧ .

(٢) كما في تفسير ابن جرير الطبري (٧/٢٧) . كما نقل الحافظ ابن جرير في تفسيره (٢٧/ ٧) تأويل لفظة (أيد) الواردة في قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾ بالقوة أيضاً عن جماعة من أئمة السلف منهم : مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان .

(٣) سورة الأعراف : الآية ٥١ .

(٤) تفسير الطبري (٨/٢٠١) .

أحمد يقول : « احتجوا على يومئذ يعني يوم نوظر في دار أمير المؤمنين ـ فقالوا تجئ سورة البقرة يوم القيامة وتجئ سورة تبارك ، فقلت لهم إنما هو الثواب قال الله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ إنما تأتي قدرته وإنما القرآن أمثال ومواعظ » أهـ .

قال البيهقي : « هذا إسناد صحيح لاغبار عليه » .

ثم قال : « وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالاً من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها ، وإنما هو عبارة عن ظهور آيات قدرته ، فإنهم لما زعموا أن القرآن لو كان كلام الله وصفة من صفات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان فأجابهم أبو عبد الله إنما يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهاره إياها بمجيئه . وهذا الجواب الذي أجابهم به أبو عبد الله لا يهتدي إليه إلا الحذاق من أهل العلم المُنَزَّهُون عن التشبيه » اهـ انظر مقدمة الأسماء والصفات .

وفي هذا الحديث ثلاث تأويلات هي : تأويل مجيء سورة البقرة يوم القيامة في الحديث الصحيح وكذلك تأويل مجيء سورة تبارك بالإضافة إلى تأويل آية ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ .

وهذا الخبر عن الإمام أحمد قد نقله الخلال بسنده في كتاب السنة[1] وابن كثير أيضاً في البداية والنهاية ٣٢٧/١٠ من غير انتقاد على الرواية ، كما نقل ابن حزم في (الفصل) تأويل الإمام أحمد آية ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ .

المثال الخامس : تأويل الإمام أحمد رضي الله عنه :

يقول حجة الإسلام الغزالي : « سمعت الثقات من أئمة الحنابلة ببغداد

---

(١) انظر تعليق الكوثري على (دفع شبه التشبيه) ص ٢٨.

يقولون إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط :

أحدها : قوله ﷺ : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » .

والثاني قوله ﷺ : « قلب المؤمن بن أصبعين من أصابع الرحمن » .

والثالث قوله ﷺ « إني لأجد نفس الرحمن من ناحية اليمن »[١] أهـ .

وحصرهم تأويلات الإمام أحمد في هذه النصوص الثلاثة هو من جهة ما بلغهم فقط .

ويتضح من هذه الأمثلة وغيرها صحة وصف الإمام أحمد بأنه من أعظم المنزهة لله عز وجل .

المثال السادس : تأويل الإمام أحمد رضي الله عنه :

قال الحافظ ابن كثير أيضاً في البداية والنهاية : « ومن طريق أبي الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل أنه أجاب الجهمية حين احتجوا عليه بقوله تعالى : ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾[٢] قال : يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث ، لا الذكر نفسه هو المحدث . وعن حنبل عن أحمد أنه قال : يحتمل أن يكون ذكراً آخر غير القرآن » اهـ[٣] .

المثال السابع : تأويل الإمام أحمد رضي الله عنه :

قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء : قال أبو الحسن عبدالملك الميموني : قال رجل لأبي عبدالله ـ أي : أحمد بن حنبل ـ : ذهبت إلى خلف البزار أعظه ، بلغني أنه حدث بحديث عن الأحوص عن عبدالله بن مسعود

---

(١) فيصل التفرقة ، مجموعة القصور العوالي . ص ١٣٦

(٢) سورة الأنبياء الآية (٢) .

(٣) البداية والنهاية (١٠/٣٢٧) .

قال : « ما خلق الله شيئا أعظم ...» وذكر الحديث ، فقال أبو عبدالله : ما كان ينبغي أن يحدث بهذا في هذه الأيام ـ يريد زمن المحنة ـ قال الذهبي : « والمتن : ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي ، وقد قال أحمد بن حنبل لما أوردوا عليه هذا يوم المحنة : إن الخلق واقع ههنا على السماء والأرض وهذه الأشياء ، لا على القرآن »[١] .

كان الإمام أحمد يقول في عقيدته : « والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ، ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش »[٢] .

وقد أنكر الإمام أحمد على من يقول بالجسم ، وقال إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ، ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل[٣] .

المثال الثامن : تأويل الإمام النضر بن شميل رضي الله عنه :

وهو الإمام الحافظ اللغوي من رجال الستة ولد سنة (١٢٢هـ) : ذكر الحافظ البيهقي في (الأسماء والصفات) أن النضر بن شميل الحافظ السلفي قال : إن معنى حديث : « حتى يضع الجبار فيها قدمه » أي : « من سبق في علمه أنه من أهل النار »[٤] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٧٨)

(٢) طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٢ / ٢٩٧) .

(٣) طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٢ / ٢٩٨) .

(٤) الأسماء والصفات (ص ٤٤٤) .

المثال التاسع : تأويل الإمام مالك والأوزاعي :

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم عند حديث النزول : « في هذا الحديث وشبهه من أحاديث الصفات وآياتها مذهبان مشهوران :

فمذهب الجمهور السلف وبعض المتكلمين : الإيمان بحقيقتها على ما يليق به تعالى وأن ظاهرها المتعارف عليه في حقنا غير مراد ولا نتكلم في تأويلها مع اعتقادنا تنزيه الله سبحانه عن سائر سمات الحدوث .

والثاني مذهب أكثر المتكلمين وجماعة من السلف وهو محكي عن **مالك والأوزاعي** : إنما يتأول على ما يليق بها بحسب بواطنها . فعليه الخبر مؤول بتأويلين . أي المذكورين ..» اهـ . المقصود منه .

المثال العاشر : تأويل الإمام هشام بن عبيدالله ﷺ (ت ٢٢١هـ) :

تأويل الإمام هشام بن عبيدالله : قال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمته : « الرازي السني الفقيه ، أحد أئمة السنة » . ثم قال الذهبي : « قال محمد بن خلف الخراز : سمعت هشاما بن عبيدالله الرازي يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، فقال له رجل : أليس الله يقول : ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[1] فقال : محدث إلينا ، وليس عند الله بمحدث .

قلت : لأنه من عِلم الله ، وعِلم الله لا يوصف بالحدوث » انتهى كلام الحافظ الذهبي[2] .

المثال الحادي عشر : تأويل الإمام سفيان الثوري ﷺ :

ذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة سيد الحفاظ في زمانه

---

(١) سورة الأنبياء الآية (٢) .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/٤٤٦) .

الإمام الثوري أن معداناً سأل الإمام الثوري عن قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[١] فقال : « علمه » .

وسئل سفيان عن أحاديث الصفات فقال : « أمروها كما جاءت »[٢] .

المثال الثاني عشر : تأويل الإمام عبدالله بن المبارك رضي الله عنه :

روى الإمام البخاري : « حدثنا محمد حدثنا عبدالله حدثنا محمد بن بشار عن قتادة عن صفوان بن محرز عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بينما أنا أمشي معه إذ جاء رجل فقال : يا ابن عمر ، كيف سمعت رسول الله ﷺ يذكر في النجوى ؟ قال : سمعته يقول : يدنو من ربه حتى يضع عليه كنفه . ..... [ثم قال البخاري] قال ابن المبارك : كنفه يعني ستره » اهـ باختصار[٣] .

الإمام عبدالله بن المبارك يؤول (الكنف) يقول : يعني الستر .

المثال الثالث عشر : تأويل الإمام الترمذي رضي الله عنه .

قال الإمام الترمذي في حديث : « .. لو أنكم دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله ، ثم قرأ ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾[٤] » قال الإمام الترمذي : « هذا حديث غريب من هذا الوجه .. » .

وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا : « إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه ، وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان وهو على العرش كما وصف في كتابه » اهـ[٥] .

---

(١) سورة الحديد الآية (٤) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٧٤) .

(٣) خلق أفعال العباد (ص٦١) ونقله الحافظ أيضاً في فتح الباري (٤٧٧/١٣) .

(٤) سورة الحديد الآية (٣) .

(٥) تحفة الأحوذي ـ ط قرطبة ـ (١٨٧/٩) .

المثال الرابع عشر : تأويل الإمامين سفيان بن عيينة والترمذي رضي الله عنهما :

لما روى الإمام الترمذي حديث إتيان البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان قال :

« هذا حديث حسن غريب ، ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه يجيء ثواب قراءته ، كذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث وما يشبه هذا من الأحاديث أنه يجيء ثواب قراءة القرآن ، وفي حديث النواس بن سمعان عن النبي ﷺ ما يدل على ما فسروا إذ قال النبي ﷺ : « وأهله الذين يعملون به في الدنيا » ، ففي هذا دلالة أنه يجيء ثواب العمل وأخبرني محمد بن إسماعيل أخبرنا الحميدي قال : قال سفيان بن عيينة في تفسير حديث عبدالله ابن مسعود : « ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي » ، قال سفيان : « لأن آية الكرسي هو كلام الله ، وكلام الله أعظم من خلق الله من السماء والأرض »[1] .

المثال الخامس عشر : تأويل الإمام الأعمش رضي الله عنه :

روى الإمام الترمذي في جامعه الحديث المشهور : « أنا عند ظن عبدي بي ... وإن أتاني يمشي أتيته هرولة » ثم قال بعده : « هذا حديث حسن صحيح » ، ويروى عن الأعمش في تفسير هذا الحديث : « من تقرب مني شبراً تقربت منه ذارعاً » : يعني بالمغفرة والرحمة ، وهكذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث قالوا إنما معناه يقول : « إذا تقرب إلي العبد بطاعتي وبما أمرت

---

(١) تحفة الأحوذي (٨ / ١٩٣) .

تسارع إليه مغفرتي ورحمتي » اهـ كلام الإمام الترمذي[١] .

فهذا تأويل من بعض السلف للإتيان والهرولة .

وقال بهذا التأويل من بعدهم جمع من أهل العلم كالطيبي ، والعيني ، وابن بطال ، وابن التين والنووي وغيرهم .

قال ابن دقيق العيد في العقيدة : « نقول في الصفات المشكلة إنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله ، ومن تأولها نظرنا ، فإن كان تأويله قريباً على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه ، وإن كان بعيداً توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه . وما كان منها معناه ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب حملناه عليه ؛ كقوله : ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[٢] فإن المراد به في استعمالهم الشائع : (حق الله) . فلا يتوقف في حمله عليه . وكذا قوله : « إن قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن » فإن المراد به : إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه ، وكذا قوله تعالى : ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾[٣] معناه : خرب الله بنيانهم ، وقوله : ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ﴾[٤] معناه : لأجل الله ، وقس على ذلك ، وهو تفصيل بالغ ، قل من تيقظ له » .

وقال الحافظ الترمذي في سننه : « والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا : تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف ، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما

---

(١) تحفة الأحوذي (١٠/٦٤) .

(٢) سورة الزمر الآية (٥٦) .

(٣) سورة النحل الآية (٢٦) .

(٤) سورة الإنسان الآية (٩) .

جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف ، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه »[١] .

هذا هو مذهب السلف رحمهم الله فهم يفوضون في المعنى ولا يفسرون ، فأين هذا المذهب من قول من يفسر وينسب لله تعالى اليد والجارحة والاستواء الذي هو جلوس واستقرار ومماسة ونزول و حركة وانتقال وغير ذلك من ترهات وتوهمات ونقائص ثم يفوض كيفية ثبوت هذه النقائص للذات المقدسة ؟

فلا يجوز لنا أن ننفي معنى ثبت بالنص في حق الله تعالى ، فمثلاً : إذا ورد في النقل أن الله سميع ، وكان ما يفهمه عامة الناس من ظاهر السمع هو اتصال الأمواج الصوتية بطبلة الأذن ، فلا يجوز أن نقول بنفي أصل هذه الكلمة بحجة أنه يلزم منها النقص ، بل نحن نثبت أصلها أي مطلق أن الله سميع ، وننفي أن يكون له أذن مثلاً ، وننفي أن يكون أصل سمع الله تعالى مثل سمعنا (الذي هو اتصال الأمواج الصوتية بطبلة الأذن) ، فالحاصل أننا نثبت له سمعاً يليق بجلاله وننزهه عن صفات المخلوقين .

هذا في اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحد ، أما ما يحتمل أكثر من معنى فالواجب عند ذلك هو البحث عن المعنى اللائق بالله تعالى ، فنصرف اللفظ عن المعنى الباطل الذي لا يجوز نسبته إليه تعالى ونحمله على المعنى الصحيح ، وهذا هو التأويل .

« والصواب : الإمساك عن أمثال هذه المباحث ، والتفويض إلى الله في جميعها ، والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه

---

(١) سنن الترمذي (٤/٦٩٢) .

إثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال وبالله التوفيق ، ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازماً بتأويله بخلاف صاحب التفويض »[١] . اهـ ـ من كلام ابن حجر .

فالأمر أخي القارئ ليس كما يدعون من إثبات جميع الصفات وإن كان فيها مشابهة لجميع المخلوقات ولا يقول بهذا إلاَّ معاند قاصر العلم بأقوال السلف[٢] .

أسأل الله الهداية لنا جميعاً والنفع بما في هذا الكتاب (**نقض قواعد التشبيه**) حتى يطمئن قلب القارئ على أنه في التنزيه متبع للسلف .

(١) فتح الباري : ١٣/ ٣٨٣.

(٢) بل هم يخالفون في هذا رأي الشيخ ابن تيمية نفسه في الفتوى الحموية ؟

القسم الثاني

مناقشة التدمرية : الرد على قواعد التشبيه

- الطريق إلى التنزيه وإثبات الصفات .
- قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل .
- القاعدة الأولى : أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي ، والنفي بمفرده ليس فيه مدح ولا كمال .
- القاعدة الثانية : حكم الألفاظ الواردة في نصوص الشرع والتي لم ترد في النصوص .
- القاعدة الثالثة : الكلام في الظاهر .
- القاعدة الرابعة : محاذير الشيخ حول نفي المعنى الظاهر للنصوص وتطبيق في مسألتي الفوقية والاستواء
- نصوص في نفي الفوقية الحسية والجهة عن الله سبحانه .
- القاعدة الخامسة : في المحكم والمتشابه .
- القاعدة السادسة : قواعد عامة في الإثبات والنفي .
- القاعدة السابعة : السمع والعقل .

الطريق إلى التنزيه وإثبات الصفات

في التدمرية :

« وقد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها ، إثبات ما أثبته من الصفات من غير **تكييف** ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل »[1] .

« ففي قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد للتشبيه والتمثيل »[2] .

« فطريقتهم تتضمن الإثبات إثبات الأسماء والصفات ، مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتًا بلا تشبيه »[3] .

شرح الشيخ الأصل الأول وهو التوحيد في الصفات ، وبيّن أنّ هذا الأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسلُه نفيًا وإثباتًا ، فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه .

وليت من نسبوا أنفسهم التزموا تنفيذ هذا الكلام ، لكننا نراهم اثبتوا الجهة وقالوا : فوقية حقيقية ، كما أثبتوا الحد والحدود ، وقيام الحوادث في ذات الله سبحانه ، ومماسته سبحانه للعرش ولغيره ... إلخ وكل ذلك لم يتوقفوا فيه عند نصوص الكتاب والسنة بل تجاوزوا ما ورد من النصوص إلى ما استقّر سلفًا في أذهانهم من أحكام التخيل والحس دون قواطع النظر والعقل .

---

(١) التدمرية ، تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ، لابن تيمية ، تحقيق محمد بن عودة السعوي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ص ٧ من بعد مقدمة المحقق .

(٢) التدمرية ، ص ٨.

(٣) التدمرية ، ص ٨.

يقول الشيخ : « وقد علم أن طريقة السلف .. من غير تكييف ولا تمثيل . . . »[١] .

وقد صحَّ هذا عن السلف بالفعل فهم ينفون التصور والتخيل من أساسه وقالوا عن النصوص المتشابهة : « نؤمن به كما جاء من غير أن يفسر أو يتوهم » ، و « تروي هذه الأشياء ويؤمن بها فلا يقال كيف »[٢] فالسلف ينفون أصل الكيف والتصور لا أن هناك كيفا لكننا لا ندريه فلا نقوم بتعيينه .

لأن الكيف هو وضع الشيء بالنسبة إلى غيره أو وضع أجزائه بالنسبة إلى بعضها وهو يستلزم التجسيم .

وقول الشيخ : « بلا تمثيل » فالتمثيل هو المساواة التامة في الصفات الذاتية ونفي التمثيل لا ينفي التشبيه من وجه ما ، إنما ينفي التشبيه التام المساوي للتمثيل .

أما قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فهو نفي للتشبيه والتمثيل معا والمبالغة في النفي تستأصل التشبيه من أساسه سواء كان من جهة واحدة أو أكثر مع نفيها للماثلة ، وهذا ما فهمه السلف كنعيم بن حماد ـ شيخ البخاري ـ وغيره .

(١) التدمرية ، ص ٧.

(٢) سنن الترمذي كتاب التفسير ، باب رقم ٦ حديث رقم ٣٠٤٥: « يمين الرحمن ملأى . . . » الحديث .

قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل

صرح الشيخ بأن الله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل ومن هنا أثبت السلف له سبحانه الصفات على وجه التفصيل ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل يقصد إجمالاً انتهى بمعناه[1] .

وردًا على ذلك هاك قول الإمام أحمد بن حنبل في نفيه المفصل ، فمن أين أتوا بهذه القاعدة التي خالفوا فيها إمام أهل السنة حينما نفوا نفياً تفصيلياً الأخذ بالمشابهة في الجوارح :

ورد في طبقات الحنابلة (٣٩١/٢) في ذكر عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه :

كان الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ يقول : « لله تعالى يدان ، وهما صفة له ، ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاض والجوارح ، ولا يقاس على ذلك ، ولا له مرفق ولا عضلة ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق به القرآن الكريم » ا . هـ

فهذه القاعدة (الإثبات المفصل والنفي المجمل) : غائية وليست علمية ، أي وضعت لغاية من أجل تحقيق هدفهم ، فلا يوجد في القرآن ما يمنع النفي التفصيلي عند الحاجة لذلك ، كما لا يوجد فيه ما يمنع الإثبات الإجمالي .

فأنت تعلم أن الله تعالى نفى بعض النقائص عن ذاته الشريفة تفصيلاً ، فقال جل شأنه : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ ﴾[2] ، كما نفى إجمالاً فقال :

---

(١) التدمرية ، ص ٨.

(٢) سورة الإخلاص الآية (٣) .

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[١] ، وأثبت لنفسه الكمال الكلي العام في قوله : ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[٢] ، كما نزّه تفصيلاً فقال : ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ . ولما نسب اليهود البخلَ لله تعالى ردَّ عليهم تفصيلاً فقال : ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٣] .

وما معنى نفي الزوجة والولد عن الله تعالى ؟ أليس هذا نفياً تفصيلياً ليدفع به زعمهم القائل بإثباتهما له تنزه وتعالى عن ذلك ؟

إذن فطريقة النفي المجمل غير مسلم بها على الإطلاق ، وهذا الذي فهمه السلف كما رأيت في قول الإمام .

وزيادة في التوضيح فإن هناك نقطة أصولية غفلوا عنها وهي أن كلمة الإجمال مصطلح معروف عند علماء الأصول ، وحاصلها : أنها لا يمكن العمل بها لاحتياجها إلى بيان ، ولكون المجمل غير مبين ، وغير المبين لا يُعْمَلُ به لعدم وضوح المعنى ولذلك فإنهم لا يجدون حرجاً عندما يثبتون تفصيلاً ما ينافي هذه الآيات الكريمة ، فيقول : الله له حد وهو في جهة وفي حيز وتحل الحوادث في ذاته ، وغير ذلك مما يناقض ظاهر الآيات الكريمة . وما ذلك إلا بسبب هذه القاعدة الباطلة ، وهي الإثبات التفصيلي والنفي الإجمالي .

مع أنه لو لم يكن في القرآن إلا قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٤] ، لكفى في نفي المشابهة والمماثلة ، فالمولى سبحانه وتعالى لم يقل ليس مثله شيء وإنما جاءت الآية بكاف التشبيه أي ليس من

---

(١) سورة الإخلاص الآية (٤) .

(٢) سورة البقرة الآية (٢٥٥) .

(٣) سورة المائدة الآية (٦٤) .

(٤) سورة الشورى ، الآية (١١) .

شبيه لمثله ، فإذا كان المثل ممتنعاً فشبهه أشد امتناعاً ، وهذا فهم أئمة السلف ، كالإمام أحمد رحمه الله .

فالنفي في الآيات نفي كليٌّ أو عام ، وهذا النفي قاطع ويجب العمل به ، وليس مجملاً ولا يتوقف على بيان لأن العموم مبين والنفي الكليُّ قاطع في محله فهذه الآيات مُحكمةٌ غير متشابهة وواضحة وبينة لا تتوقف علي بيان ، لذا فهي الحَكَمُ عندنا .

ـ اشتراك الأسماء بين الخالق والمخلوق :

في التدمرية : « وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم ، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص ولا في غيره . . .»[(١)] .

وبعدها ضرب الشيخ مثلا للعرش ، والبعوض فكلاهما يسمى (شيء) ويسمى (موجود) ، ولا يلزم من ذلك (أن هذا مثل هذا) ويفسر الشيخ سبب اتحاد التسمية بينهما بقوله « . . .. بل الذهن يأخذ معنى مشتركًا كليًا هو مسمى الاسم المطلق . . .»[(٢)] .

ثم ضرب الشيخ مثلاً آخر بأن الله سبحانه سمّى نفسه (حيّا) وسمّى بعض عباده (حيّا) وليس هذا الحي مثل هذا الحي . « . . .. وإنما يتفقان إذا أطلقا

(١) التدمرية ، ص٢٠ ط . العبيكان .

(٢) التدمرية ، ص ٢١.

وجُرِّدا عن التخصيص »[١] يشير إلى المعنى المشترك الكلي الذي هو مسمى الاسم المطلق .

ثم اتبع ذلك بقوله : « ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركا بين المسمَّيَيْنْ وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق والمخلوق عن الخالق ، ولابد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته : يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق ـ يشير إلى الإطلاق والتجريد ـ وما دلّ عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى »[٢] .

فالشيخ قد صرح بأن الذهن يشتق مما يلاحظه خارجا معاني مشتركة هي أمور مطلقة لها تحقق في الذهن والعقل ـ وإن كان ينفي وجودها في الخارج ـ وهذا يعني بكل وضوح وقوع الاشتراك في حقائق الأشياء الخارجية ـ الأسماء والصفات ـ على الأقل ذهنا وعقلا وتصورًا وتخيلا ، وإنما الفرق هو في الكيفيات التابعة والعارضة لهذه الحقائق .

وهذا أصل التشبيه والتجسيم ويؤكده قوله في موضع لاحق : « . . . وكل ما نثبته من الأسماء والصفات فلابد أن يدل على قدر مشترك تتواطأ فيه المسميات ولولا ذلك لما فهم الخطاب ..»[٣] .

إذن هناك قدر من التواطؤ والاتفاق بين حقيقة الله وحقيقة المخلوق ولهذا القدر تطلق بعض الأسماء على الخالق وعلى المخلوق وإنما يحصل عدم التماثل

---

(١) التدمرية ، ص٢١ فما بعدها .

(٢) التدمرية ، ص ٢٢.

(٣) التدمرية ، ص ٤٢.

من اختلاف صورة الوجود عند الشيخ .

ونقول إن هناك نوعان من الأسماء أو الصفات .

الأول : ما هو نتيجة النظر العقلي الكلي مثل القدرة والإرادة والعلم .

فالقدرة مثلا هي : فعل ما توجهت له إرادة الذات .

والعلم مثلا وهو : إدراك الذات للمعلومات وعدم خفاء شيء منها وهكذا فهي أسماء تدل على معان تتعلق بالمراد والمعلوم والمقدور ولا تورث في ذهن قائلها تصورا ولا تخيلا ولا تجسيما ولا تشبيها لحقيقة من أطلق عليه الاسم أو الصفة .

الثاني : الألفاظ مثل : يد وقدم وساق ووجه وضحك ونزول وهذه الألفاظ ليس هناك من ينكر أنها من صفات الأجسام وأن لها تحققًا في الخارج بالنسبة للمخلوقات وأن العقل البشري بمجرد سماعها يتبادر إليه المعاني الحسية المخزونة فيه ويدرك لها تصورا في خياله ، وأي قدر مشترك بين الله وخلقه في هذه الأسماء كما سبق في اعتراف الشيخ لا يكون إلا تشبيها وتجسيما ولنر نموذجا آخر يتمم الصورة من كلام الشيخ في التدمرية يقول :

« والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب فالغني منزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل . . . »[1] أ . هـ .

وأنت ترى أن مفهوم الإمام أحمد في عبارته السابق نقلها « لله تعالى يدان وهما صفة له ليست بجارحتين . . . ولا يقاس على ذلك . . . » الخ

---

(١) التدمرية ، ص ١٤٣ - ١٤٤.

يحكم باختلاف حقيقة المولى سبحانه الخاصة اختلافًا تامًا عن سائر الحقائق الموجودة بالمخلوقات ولا يترك شيئا مشتركا بينه وبينها ـ كما تذكر التدمرية ـ لأنه لو اشترك معها في شيء لماثلها وهذا باطل.

القاعدة الأولى

أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي، والنفي بمفرده ليس فيه مدح ولا كمال

قال في التدمرية :

« القاعدة الأولى : أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي » ثم ضرب مثلا على الإثبات : ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1] ، و ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[2] ، . . . ومثلا على النفي ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ .

ثم اتبع ذلك بقوله : « وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتا ، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال لأن النفي المحض عدم محض ، . . . ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع ، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال » .

ثم عقب ذلك بقوله : « فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنا لإثبات مدح »[3] .

ثم أخذ الشيخ في ضرب أمثلة خمسة من القرآن طبق عليها فكرته :

١ - ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[4] قال « فنفي السِّنَة والنّوم يتضمن كمال الحياة والقيام...

---

(١) سورة البقرة الآية (٢٩) .

(٢) سورة البقرة الآية (٢٠) .

(٣) التدمرية ، ص٥٧ فما بعدها .

(٤) سورة البقرة الآية (٢٥٥) .

٢ ـ ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ قال : « وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة . . . »

٣ ـ ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[١] قال : « نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة في السماوات والأرض .

٤ ـ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾[٢] قال : فإن نفي مس اللغوب ـ الذي هو التعب والإعياء ـ دل على كمال القدرة ونهاية القوة »[٣] .

وقبل أن ننتقل إلى المثال الخامس نقول :

يتضح من كلام الشيخ ما يريد التعبير عنه فإذا قلنا :

« الله ليس بجسم » فسيكون سؤاله : فماذا هو إذن ؟ عليكم بذكر صفة الإثبات المقابلة لهذا النفي .

ونقول له قاعدته غير مطردة فقد أعلمنا سبحانه أن حقيقته غير معلومة لنا ولا مدركة كما هو واضح من رد سيدنا موسى عليه السلام على فرعون .

ويتبع الجسمية باقي صفات مماثلة الحوادث من التحيز وكونه في جهة وله حد وينزل و .. إلخ .

ونقول له النفي موجود في قوله تعالى :

---

(١) سورة سبأ الآية (٣) .

(٢) سورة ق الآية (٣٨) .

(٣) التدمرية ، من ص٥٨ ـ ٥٩.

﴿لَمْ يَلِدْ﴾[١] فأين الإثبات !

وقوله : ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ فأين الإثبات .

فقوله : « أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتا »[٢] محض خط فنفى النقص كمال ومدح بغير شك وقد احتجت الرسل على أقوامهم بحدوث الأجسام يقول أبو الأنبياء عليه السلام : ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[٣] وقال غيره من الأنبياء ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٤] .

وقال سبحانه ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾﴾[٥] استدل بها العلماء على أنه تعالى ليس من قبيل الأجرام والأجسام وغير ذلك كثير ، يمكن مراجعته في كتب التفسير .

ثم أتى الشيخ بالمثال الخامس وهو قوله تعالى : ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ **قال : « إنما نفي الإدراك الذي هو الإحاطة »**[٦] .

وهنا لم يستطع الشيخ أن يقدم الإثبات المقابل لهذا النفي فاستنبط إثبات الرؤية من الآية لأن الآية لم تنفها ! !

ثم قال الشيخ : « وإذا تأملت ذلك وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتا هو مما

---

(١) سورة الإخلاص الآية (٣) .

(٢) التدمرية ، ص ٥٧.

(٣) سورة الأنعام الآية (٧٩) .

(٤) سورة إبراهيم الآية (١٠) .

(٥) سورة الأنعام الآية (١٠٣) .

(٦) التدمرية ، ص ٥٩.

لم يصف الله به نفسه ، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب ـ يشير إلى نفي الجسمية وتوابعها ـ لم يثبتوا في الحقيقة إلها محمودا بل ولا موجودًا »[١] .

فهذه خلاصة بحث الشيخ : أن كل موجود لابد أن يكون جسما وأن يدرك بالحواس ، وبالتالي فمن ينفي الجسمية وتوابعها عن الله يكون منكرًا لوجوده .

نقول له أين الثبوت في قوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ ؟ وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ وأين في قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ ؟ وأين في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٢] ؟ ! .

إن الإثبات هنا المقابل للنفي هو أن ماهية الذات الإلهية وحقيقتها أعظم وأجلّ من أن يدركها أو يفهمها أحد من الخلق .

فقوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾[٣] نفي للجنسية والبعضية .

فنفي الجنسية يوضح بصفة قاطعة أن ماهيته وحقيقته تعالى ليست من جنس ماهية أو حقيقة أي فرد من مخلوقاته التي بعضها يدخل في ماهيته وحقيقته الجسمية ولوازمها من التحيّز والجهة و .. الخ .

وقوله سبحانه ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾[٤] وكذا قوله :

---

(١) التدمرية ، ص ٥٩.

(٢) سورة الشورى الآية (١١) .

(٣) سورة الإخلاص الآية (٣) .

(٤) سورة الإخلاص الآية (٤) .

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نصان قاطعان عامّان ينفيان أي تشابه أو تماثل في الحقيقة والماهية ، وكذا في حقائق الصفات بين الله سبحانه ومخلوقاته .

إن الذي لم يقله الرجل هنا هو : طالما أن النفي عام ومطلق والحديث عن حقيقة الذات والماهية ، فالإثبات المقابل هو التنزيه العام والمطلق لحقيقة وماهية الذات ، وأن الذات الإلهية المقدسة لعلو شأنها وعظم قدرها تجل حقيقتها وما هيتها عن الإدراك والفهم بواسطة عقول الخلق .

وقد سبق نقل عبارة الإمام أحمد بن حنبل في الصفات .

القاعدة الثانية

حكم الألفاظ الواردة في نصوص الشرع والتي لم ترد في النصوص

قال في التدمرية :

« إن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرف »[1] .

وهذا على سبيل الإجمال مقبول ليس فيه كبير إشكال ، ونحن نؤمن به بشكل إجمالي مع ضوابط لابد منها عند عدم معرفة المعنى وهي :

أ ـ أن لا نتصرف في اللفظ بالزيادة أو النقصان أو التبديل والتغيير بما نظنه مرادف له .

فإذا قال : (استوى على العرش) لا نزيد نحن كلمة (بذاته) .

وإذا قال : « ينزل إلى السماء الدنيا . . .» لا نزيد نحن (بذاته) .

ب ـ أن لا ينتزع اللفظ أو العبارة من سياق الكلام المنقول وتوضع في سياق كلام آخر ، فالسياق قد يتضمن أسباب ورود هذا اللفظ والقرائن الدالة على المراد والغرض الذي سيق الكلام لأجله ، فرب مُبَلَّغٍ أوْعى من سامع .

ج ـ أن عدم معرفتنا للمعنى المقصود من هذه الألفاظ أو العبارات يفرض علينا عدم بناء تصورات ومفاهيم عليها ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[2] لذا كان السلف يقولون في أمثال ذلك : « أمرّوها كما جاءت » ، و « أومن بكتاب الله على مراد الله » .

---

(١) التدمرية ص ٦٥. طبعة العبيكان .

(٢) سورة الإسراء الآية (٣٦) .

د ـ عدم معرفتنا بمعاني بعض النصوص لا يمنع إيماننا بها طالما أنها وردت في الشرع كما ذكر الشيخ وأيضًا لا يمنع إيماننا وإقرارنا بمعاني النصوص الأخرى الواضحة المحكمة ، والأدلة القاطعة التي تثبت لله سبحانه صفات الكمال وتنفي عنه صفات النقص المستحيلة عليه فالتفويض لا يتعارض مع التنزيه .

ثم قال الشيخ : « وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها . . .»[(١)] .

قلنا : قد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الله سبحانه ليس بجسم ونصوصهم في ذلك كثيرة ومنها ما نقلناه وما سننقله عن الإمام أحمد كمثال على ذلك .

ثم قال الشيخ : « وما تنازع فيه المتأخرون نفيا وإثباتا فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظ أو نفيه ، حتى يعرف مراده ، فإن أراد حقا قبل ، وإن أراد باطلاً ردّ وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا ولم يُردّ جميع معناه بل يوقف اللفظ ويفسّر المعنى كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير وذلك »[(٢)] أ . هـ .

قلنا : كلامه في مراجعة الألفاظ والمصطلحات قبولا ونفيا في أي عصر صحيح بعرضها على نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة . .. إلخ .

لكن الشيخ ضرب نموذجين لذلك ، الأول : الجهة ، الثاني : التحيز[(٣)] .

---

(١) التدمرية ص ٦٥ ط . العبيكان .

(٢) التدمرية ص٦٦ ط . العبيكان .

(٣) مثال الجهة ص ٦٦، ومثال التحيز ص٦٧ من التدمرية ، العبيكان .

ولنا عليه ملاحظات :

أ ـ أن النزاع لم يقع في هاتين النقطتين بل إجماع من يعتد بإجماعه من الأمة على نفي الجهة المترتب على نفيهم التحيز الذي نشأ من إجماعهم أن الله ليس بجسم .

ب ـ أنه بدأ بمناقشة مصطلح الجهة أولا ثم التحيز ثانيا بعكس الترتيب المفروض .

ج ـ أنه تجاهل تعريفات أهل الحق للجهة والتحيز وذكر تعريفات واحتمالات أخرى من عنده ليبطلها فلا يبقى إلا رأيه هو ! !

ولنناقش كلام الشيخ في النموذجين

أولاً : التحيز :

قال الشيخ : « إن أراد الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر . . .»[1] ورد عليه بما يفهم منه أن حجم الخالق أكبر من حجم المخلوقات وأتى بنصوص أن الله يقبض الأرض ويطوي السماوات يوم القيامة وأن كرسيه وسع السماوات والأرض وهي كلها نصوص سيقت لبيان عظمة الخالق وقدرته وتضاؤل قدر المخلوقات بالنسبة إليه ولم ترد هذه النصوص أبدًا لبيان حجم الخالق سبحانه وها نحن نرى اليوم أن الأجسام يتلاشى حجمها وتتحول إلى طاقة جبارة كما يحدث في الانفجارات النووية اليوم أكبر بملايين المرات من طاقة الأجسام قبل تحولها وكلها الأجسام والطاقة وغيرها من مخلوقات الله سبحانه فليست العظمة في كبر الأحجام أو صغرها .

---

(١) التدمرية ، ص ٦٧ .

ثم ذكر رأيه هو فقال : « وإن أراد أنه منحاز عن المخلوقات أي مباين لها منفصل عنها ليس حالا فيها فهو سبحانه . . .»[١] .

ولم يذكر رأي العلماء في الحيز وهو : الفراغ المتوهم مع اعتبار حصول الجسم فيه[٢] ، أو ما نقوله الآن من أنه الحجم الذي يشغله الجسم .

وليس في ذلك كبر عناء على أي عقل أن ينزه الله سبحانه عنه بعد أن رأينا من المخلوقات من يجلّ عن الجسمية ولوازمها من الأحجام وتعظم قدرته وقوته بتلاشي حجمه وحيزه وقد قامت الأدلة القاطعة على نفي الجسمية وبالتالي التحيز عن الله سبحانه .

ثانيًا : الجهة :

قال الشيخ : « فيقال لمن نفى الجهة : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ليس داخلا في المخلوقات . أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم بائن من المخلوقات وكذلك يقال لمن قال إن الله في جهة : أتريد بذلك أن الله فوق العالم ؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق وإن أردت الثاني فهو باطل »[٣]أ . هـ

وتجاهل الشيخ تعريف العلماء للجهة بأنها أطراف الامتدادات[٤] وهذا المعنى خاص بالأجسام وقد نفينا عن الله سبحانه الجسمية وبالتالي التحيز فضلا عن الجهة ، فنفى الجهة عن الله هو الحق الذي لا ريب فيه وأجمعت عليه الأمة .

---

(١) التدمرية ، ص ٦٨.

(٢) انظر دستور العلماء ٤٧/٣ ط . العلمية .

(٣) التدمرية ص٦٦ ـ ٦٧ ط . العبيكان .

(٤) دستور العلماء ٢٨٨/١ ط . العلمية .

وذهب الشيخ إلى إيراد لفظ (فوق) الوارد في النصوص ليستدل به على أنه فوقية حسية وبالتالي يكون له جهة سبحانه وتعالى ، مع أن الفوقية ترد لمعان أضعفها الفوقية الحسية قال تعالى حاكيا كلام فرعون وقومه : ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾[1] مع أن القبط لم يركبوا اكتاف بني إسرائيل بل الآية أوضحتها بأنها فوقية القهر والاستعباد وعلى ذلك ينبغي فهم ما ينسب إلى الله سبحانه من فوقية بالنسبة إلى مخلوقاته جميعا فالإنسان منا قد يحمل طفله على عاتقه رحمة به ولا يدل ذلك على قوة الطفل وقدرته ولا قهره لأبيه ! !

فحاصل معنى الجهة عنده أن لا تكون الجهة أحد المخلوقات ، وقال إنها ليست إلا ما فوق العالم ، فالجهة إما فوق أو تحت أو يمين أو شمال أو قدام أو خلف ، فمن أين حصر أن الجهة هي ما فوق العالم ، لِمَ لَمْ تكن الجهة خلف أو أمام أو تحت ، لا دليل كما ترى على الحصر في الفوق ، بل هذا محض تحكم منهم .

وعلى كل حال ، ومعلوم لديك أيها القارئ ما الذي يريده بالمباينة ، وهو معنى الانفصال الحسي بالمسافة والحدِّ .

فانظر أخي الكريم إلى قول الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة فقد جاء فيما قاله أبو الفضل التميمي رئيس الحنابلة ببغداد : « وأنكر أحمد على من قال بالجسم ، وقال : إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم ـ يعني الجسم ـ على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ، والله سبحانه وتعالى خارج عن ذلك ، ولم يجئ في الشريعة ذلك »[2] . ا . هـ

---

(١) سورة الأعراف الآية (٢٧) .

(٢) نقله الحافظ البيهقي في مناقب الإمام أحمد .

وفي طبقات الحنابلة لأبي يعلى : « أن الإمام أحمد كان يقول : والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش » . ا . هـ[١]

فانظر رعاك الله كيف نزه الإمام أحمد بن حنبل ربه سبحانه تعالى عن التغير والتبدل ، ونفى جميع الحدود ومنها حد الفوق كما يقولون ، بل والعرش أيضاً ، فأين هذا المفهوم مما يقولون .

(١) طبقات الحنابلة ، أبو يعلى ، (٢٩٧/٢) .

القاعدة الثالثة : الكلام في الظاهر

إن بيان المقصود من الظاهر والمؤول مهم جداً في هذا الموضوع ، وقد اعتمدوا من ضمن ما اعتمدوا عليه على مفهوم الظاهر والمؤول ، وهو المبني أصلاً على مسألة المجاز والحقيقة ، التي هي مسألة لغوية أصلية قررها علماء اللغة وبينوها .

فالمجاز ثابت في اللغة العربية وفي كل اللغات ، رغماً عن إنكارهم .

وقد تقدم أن أقوى علامات الحقيقة (المعنى الظاهر للفظ) هو تبادر المعنى فوروده إلى الذهن أولا مع عدم وجود قرائن تصرف هذا المعنى عن الذهن هو أكبر دليل على أن المعنى الحقيقي المباشر هو مقصود المتكلم من هذا اللفظ .

والسبب في ذلك أن المعاني المختلفة لنفس اللفظ لا تكون واضحة أو راسخة في ذهن المستمع بنفس القوة ولا تتوارد هذه المعاني عند سماع اللفظ بنفس السرعة بل تتوارد أولا المعاني الحسية إن وجدت ثم إن وجدت قرائن في سياق تشير إلى أن المتكلم يقصد معنى آخر ، فسيتجه الذهن إلى المعنى الجديد الذي دلت عليه القرائن وهذا المعنى الجديد هو المعنى المرجوح لغويا إذ أن الذهن لم ينصرف إليه إلا بعد أن فحص المعنى الأول ووجد الشواهد التي تدله على أن المتكلم لا يقصده ومن هنا قسم علماء أصول الفقه الألفاظ المنطوق بها إلى نص وظاهر ، فالنص ما أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد لدلالته على شخص بعينه ، والظاهر : ما أفاد معنى مع احتمال أن يكون المراد غيره (احتمالا مرجوحًا) قال الإمام الشافعي في (الرسالة) خلال كلامه عن ألفاظ القرآن : « وظاهرًا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره » أي يراد باللفظ المعنى المرجوح بدلالة السياق وما قد يكون فيه من القرائن .

ويطلق على اللفظ في هذه الحالة (مؤوَّل) أي : آل معناه إلى كذا بمعنى رجع إلى كذا وعلى أسلوب التعبير في هذه الحال المجاز ومن أهم أسباب استخدام المجاز في التعبير القرآني أو في حديث رسول الله ﷺ :

أ ـ ثقل لفظ الحقيقة على اللسان .

ب ـ بلاغة لفظ المجاز وتصويره للمعاني الكثيرة بأقل عدد من الألفاظ .

ج ـ جهل المخاطب اللفظ الحقيقي للمعنى المطلوب .

د ـ عدم ألفاظ موضوعة (حقيقة) في اللغة للتعبير عن المعنى المطلوب نقله للمخاطب .

هـ ـ عظم معنى التعبير المجازي ورفعته .

قال صاحب التدمرية :

« القاعدة الثالثة : إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد ، فإنه يقال : لفظ (الظاهر) فيه إجمال واشتراك :

فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين ، أو ما هو من خصائصهم ، فلا ريب أن هذا غير مراد .

ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمُّون هذا ظاهرًا ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلا ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال »[1] .

قلنا : ليس في اصطلاح (الظاهر) إجمال ولا اشتراك وقد نبَّه على أن

---

(١) التدمرية ، ص ٦٩.

المقصود به المعنى الراجح للفظ والذي يتبادر إلى ذهن المخاطب فور سماعه خاليا عن القرائن اللفظية أو المعنوية (الحالية) في سياق الكلام والتي قد تدل على معنى آخر خلافه .

قوله : « فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها . . .»[١] .

سبق وأن أشرنا إلى أن المعاني المختلفة للفظ ترد إلى ذهن المستمع فور سماعه اللفظ حسبما هي مختزنة في ذاكرته فترد المعاني الحسية أولا يليها المعاني المباشرة التي لا تحتاج كبير عناء لترتيبها ولا قرائن لتمحيصها وليس ورود هذه المعاني على ذهن المستمع باختياره حتى نقوم بلومه على ذلك .

قوله : « ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمُّون هذا ظاهرًا »[٢] .

قلنا : بل كانوا يسمُّونه ظاهرًا وقد سبق نقل مثال من كلام الشافعي وهو من أئمة السلف بلا ريب ومن أراد التوسع فعليه بكتاب (المجاز) للعلامة الدكتور عبد العظيم المطعني .

قول الشيخ : « ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلا ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا كفر وضلال »[٣] .

قلنا : هذا الكلام غير دقيق وعليه العديد من المؤاخذات منها :

الأولى أن المرفوض أو المستحيل هو ظاهر المعنى اللغوي للفظ ما ، والمعلوم أن مفردات الألفاظ هي الوحدات البنائية للغة يعبّر بها المؤمن والكافر ونطق بها

---

(١) التدمرية ، ص ٦٩.

(٢) التدمرية ، ص ٦٩.

(٣) التدمرية ، ص ٦٩.

الشعراء والفصحاء في الجاهلية وكان لهذه الألفاظ معان محدّدة معروفة ثم نزل بها القرآن وكان من أساليب التعبير القرآني الحقيقة والمجاز كما ذكرنا وكذا الحديث النبوي الشريف .

الثانية أن المعنى المستفاد من القرآن أو الحديث لا يفهم من مجرد معاني الألفاظ المفردة أو التركيبات ذات المعنى المباشر فقط حتى يصح هذا القول ، بل هناك **قرائن لفظية وقرائن حالية تفهم من السياق وكذا قرائن معلومة في ذهن المخاطب** قبل توجيه هذا الكلام إليه **كل هذه القرائن تشارك في تحديد المعنى وتوجيه ذهن المستمع إلى المعنى اللائق المطلوب فهمه** ، ومن أهم هذه القرائن قرينة التنزيه .

ثم ذكر الشيخ المؤولة الذين ينفون المعنى المستحيل على الله سبحانه ويثبتون له المعنى اللائق حسبما دلت عليه القرائن بناء على أن ظاهر بعض النصوص **غير مراد** ، وكان من كلامه عنهم : « يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجا إلى تأويل يخالف الظاهر ولا يكون كذلك » .

قلنا : معاني الألفاظ معروفة ومتداولة منذ عرفت اللغة العربية والذي جد من علماء أهل السنة انهم دونوا قواعد التنزيه وفصّلوها تبعا لسلف الأمة تطبيقا لفهمهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة .

ثم ضرب نموذجا لذلك : « . . . كما قالوا في قوله : « عبدي جعت فلم تطعمني . . . » الحديث » يشير إلى ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني . قال : يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ ! قال أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده ؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟

يابن آدم استطعمتك فلم تطعمني . قال : يا رب وكيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ ! قال : أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه ؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟

يابن آدم استسقيتك فلم تسقني . قال : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ ! قال : استسقاك عبدي فلان فلم تسقه ، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي »[1] .

ويستفاد من الحديث :

أولاً : العبد المذكور في الحديث مؤمن إذ أن الكفار لا يكلمهم الله يوم القيامة .

ثانيًا : لكلام الله سبحانه الوارد في الحديث ظاهر يخالف قواعد الإيمان لهذا استنكر العبد المؤمن هذا الظاهر وبحث عن المعنى الآخر (المرجوح) المتفق مع قرينة التنزيه كما قلنا ولمّا لم يهتد إليه سأل ربه (كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ !) طالبا للتأويل الصحيح .

وهذا رد حاسم على كلام الشيخ في أول القاعدة وإثبات لظاهرة التبادر .

ثالثًا : مخالفة الظاهر اللغوي وصرفه للمعنى الصحيح المطابق لعقيدة الإيمان في ضوء القرائن كما أسلفنا هو ما علمه الرب سبحانه لعبده ونقل رسوله ﷺ ذلك إلينا تعليما وإرشادًا كي نحذو حذوه .

رابعًا : ليس كل المؤمنين في درجة واحدة من الفهم والمعرفة كما أنهم ليسوا في درجة واحدة من الإيمان ، وإنما تتفاوت أقدار العلماء الربانيين في

---

(١) التدمرية ، ص ٦٩، وص ٧٢ - ٧٣.

ملاحظة القرائن التي تقود إلى المعنى المراد .

خامسًا : على الرغم من وضوح قرينة التنزيه في الآخرة فقد غاب معنى الكلام عن العبد حتى سأل الرب سبحانه ، أما في الدنيا فقرينة التنزيه وغيرها من القرائن اللغوية والحالية قد تغيب عن المؤمن في بعض المواضع فعليه تفويض علم المعنى المقصود إلى الله سبحانه مع اعتقاد نفي الظاهر المستحيل على الله .

موقف صاحب التدمرية من هذا الحديث :

يقول : « وهذا صريح في أن الله سبحانه وتعالى لم يمرض ولم يجع »[١] .

قلنا : قد علم العبد المؤمن هذا من قبل أن يفسره الله له من واقع إيمانه السابق ولما عجز عن معرفة التأويل المطابق للإيمان سأل ربه كيف أعودك ؟ . . . » .

ثم قال الشيخ : « ولكن مرض عبده وجاع عبده فجعل جوعه جوعه ومرضه مرضه مفسرًا ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، ولو عدته لوجدتني عنده . فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل »[٢] .

قلنا : أو ليس كل ذلك تأويل ؟ ! ! ولماذا لم يعمم الشيخ هذه القاعدة الواردة في الحديث إلى كل ما يناظرها في النصوص ؟ هل ينتظر المؤمن إلى يوم القيامة كي يعلم وقتها التأويل الصحيح بعد فوات فرصة الاستفادة بمضمون هذه النصوص الشرعية في الدنيا ؟

وعلى نفس الأسلوب سار الشيخ فضرب أمثلة أخرى من الأحاديث التي

---

(١) التدمرية ، ص ٧٣.

(٢) التدمرية ، ص ٧٣.

تثبت ضرورة التأويل مثل « الحجر الأسود يمين الله في الأرض ..» ، وحديث « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » زاعما أنها أدلة على عدم التأويل[١] .

ثم وصل الشيخ إلى ثالثة الأثافي فزعم أن كل صفة أو إضافة أو لفظ أطلق على الله سبحانه جميعهم على قدم المساواة في التعامل فلو نفينا ظاهر أي لفظ فيجب نفي الباقي مساويا بين صفات الأجسام (التي يسميها صفات الأعيان) وصفات المعاني كالقدرة والعلم والحياة وغير ذلك .

فقال الشيخ : « وبيان هذا أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام وهي أبعاض لنا ، كالوجه واليد ومنها ما هي معان وأعراض وهي قائمة بنا كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حيّ عليم قدير ، لم يقل المسلمون : إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا » أي أن الشيخ يصرح بأن مدلول صفات حيّ عليم قدير في حق الله سبحانه مماثل لمفهوم صفات الحياة والعلم والقدرة في حقنا ؟ ثم عقب على ذلك بقوله : « فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا ، بل صفة تناسبه »[٢] .

أي أن صفة اليدين أو العينين أو القدمين وما إلى ذلك مما ورد في بعض النصوص ويسميه الشيخ بصفات الأعيان والأجسام ـ حسب تعبيره ـ كما

---

(١) التدمرية ، ص٦٩ ـ ٧١.

(٢) التدمرية ، ص٧٧ ـ ٧٨.

أنها أجزاء وأبعاض لنا تقوم لنا بوظائف محددة فهي كذلك لله تعالى عما يقول ولكن بما يناسبه سبحانه لأن « نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين » .

فإذا استرجعنا ما قاله الشيخ في الأصل الأول مما يدل على أن كل موجود فلابد أن يكون جسما ، بالإضافة إلى ما ذكره في قاعدته السادسة لما قال : « والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب فالغنى المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل وهو سبحانه وتعالى موصوف بالعمل والفعل إذ ذلك من صفات الكمال .. .»[1] .

نقول :

أولاً : قامت الأدلة القطعية من الكتاب والسنة والعقل على نفي الجسمية ولوازمها عن الله سبحانه .

ثانيًا : قامت أدلة الكتاب والسنة والعقل أيضًا على نفي إمكان إدراك الخلق لحقيقة الذات الإلهية المقدسة ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[2] ، ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[3] ، فسرها بعض المحققين بالبصائر أي العقول .

ثالثًا : ورد النهي عن التفكر في حقيقة الذات الإلهية والإمساك عن ذلك وعما يؤدي إليه وصرف العقول إلى التفكر في آلاء الله لإدراك عظمته سبحانه .

رابعًا : صفات الأعيان والأجسام التي شرحها الشيخ تعطي التصور والتخيل للذات الإلهية كما يتضح مما نقلناه عنه آنفا ، فكيف تتساوى بصفات

---

(١) التدمرية ص١٤٣ ـ ١٤٤ ط . العبيكان .

(٢) سورة طه الآية (١١٠) .

(٣) سورة الأنعام الآية (١٠٣) .

تثبت الكمال الصرف ولا تعطي هذا التصور أو التخيل لحقيقة الذات الإلهية مثل صفات العلم والإرادة والقدرة ؟

والآن فلننظر إلى كلام السلف الصالح :

قال الإمام ابن الجوزي في مجالسه في المتشابهات[١] : وليس الخلاف في اليد وإنما الخلاف في الجارحة ، وليس الخلاف في الوجه وإنما الخلاف في الصورة الجسمية ، وليس الخلاف في العين ، وإنما الخلاف في الحدقة . ا . هـ ، وقال : يروى أن أحمد ابن حنبل رضي الله عنه سأله ولده عبدالله عن قول رسول الله ﷺ : « خَمَّرتُ طينةَ آدم بيدي أربعين صباحًا » فقال له : يا بني ، إذا سألت عن اليد في جهة الخالق فينبغي أن تقطع يدك أو تخبئها في كمك ..... إلخ[٢] .

فأنت هنا ترى الإمام أحمد صرف النص عن الظاهر البديهي إلى الظاهر الحقيقي الذي يليق بالله في مسألة اليد ، فقوله ينبغي أن تقطع يدك أو تخبئها في كمك ، خوفاً من التشبيه ، لأنه لم يظهر له ما يدعونه ظاهراً في هذه النصوص سواء من القرآن أو الحديث وذلك نفي للتشبيه ، فلا ينفع ادعاءهم أن هذا النص ظاهر فإذا كان إمام السلف أنكر أن هذا ظاهر فكيف يدعون أنه ظاهر .

(١) مجالس ابن الجوزي في المتشابهات ، ص ٥٤.

(٢) مجالس ابن الجوزي في المتشابهات ، ص ٥٩.

القاعدة الرابعة

محاذير الشيخ حول نفي المعنى الظاهر للنصوص

وتطبيق في مسألتي الفوقية والاستواء

يقول الشيخ : « أن كثيرا من الناس يتوهم في بعض الصفات أو في كثير منها أو أكثرها أو كلها أنها تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفى ذلك الذي فهمه ، فيقع في أربعة أنواع من المحاذير »[1] .

سبق الكلام على ظواهر معاني الألفاظ وهي المعاني الحقيقية للألفاظ ـ بدون القرائن اللفظية أو الحالية ـ وأول علاماتها تبادرها إلى ذهن السامع فور سماع اللفظ الدال عليها .

أما في حالة وجود القرائن اللفظية أو الحالية وأشهر هذه القرائن وأهمها : قرينة تنزيه الله سبحانه عن النقائص ومشابهة المخلوقات أو مماثلته لها ، وكذا تنزيهه سبحانه عن أن تدركه البصائر والعقول أو تحيط به الأفهام أو تتخيله الأوهام ، فعند وجود هذه القرائن ـ وهي بلا شك موجودة إذا كان الحديث عن الله سبحانه ـ يصير لزاما على المؤمن أن ينفى المعنى المستحيل على الله سبحانه بغير تردد ولا توقف ثم أمامه أمران :

الأول : أن يؤمن ويعتقد بتنزيه الله سبحانه عن السوء ويفوض تحديد المعنى المقصود من النصوص إلى الله سبحانه ويقتفي أثر سلفنا الصالح رضوان الله عليهم في تناولهم أكثر هذه النصوص .

---

(١) التدمرية ، ص ٧٩.

الثاني : أن يصرف معنى اللفظ إلى أحد المعاني الثابتة له تعالى والتي يشير إليها السياق وتدل عليها القرائن بشرط عدم الجزم بتحديد هذا المعنى لاحتمال أن يكون المقصود من النص معنى آخر صحيح أيضًا .

ومثال ذلك قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[١] أوّله العلماء بمعية العلم بدليل سياق الآية ونظائر ذلك كثير .

ويهمنا أن نؤكد أن ألفاظ (الظاهر) و(المؤوّل) و(الحقيقة) و(المجاز) هي مصطلحات لأهل العلم حددّوا بها معاني خاصة تواضعوا عليها ولا مشاحة في الاصطلاح فليس معنى (الحقيقة) أن يكون مقابلها المذكور في الآية أو الحديث هو (الكذب) ! ! ، ولا معنى (الظاهر) المنفى أحيانا أن يكون هو المعنى المفهوم من النص القرآني أو النص النبوي ككل ! ! بغير نظر إلى القرائن والسياق وأهمها قرينة التنزيه المذكورة .

ومن هنا تعلم قيمة كلام صاحب التدمرية في قاعدته الثالثة والرابعة عن أن السلف « لا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلا ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال »[٢] واتبع ذلك بحديث (عبدي جُعْتُ فلم تطعمني ..) الذي ظهر منه المعنى المستحيل فطلب العبدُ من ربه البيان والإيضاح فعلمه سبحانه التأويل ! ! !

ثم ذكر الشيخ محاذيره فقال :

« أحدها ـ كونه مثّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن

---

(١) سورة الحديد الآية (٤) .

(٢) التدمرية ص٦٩ ط . العبيكان .

مدلول النصوص هو التمثيل .

الثاني : أنه إذا جعل ذلك هو مفهومهما وعطّله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله ، فيبقى مع جنايته على النصوص وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله ـ حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل ـ قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله سبحانه .

الثالث ـ أنه ينفى تلك الصفات عن الله بغير علم فيكون معطلا لما يستحقه الرب تعالى »[1] .

ونقول للشيخ فاتتك أمور :

الأول : أن المنفيّ هو ما ثبت يقينا ـ عندنا وعندك أيضًا حسب تصريحك ـ أنه غير مقصود من النص ففيم إذا هذه الجلَبة والصياح ؟ ! !

الثاني : لا يخاطبنا الله سبحانه ولا رسوله ﷺ بالمهمل ولا بما ليس له معنى خصوصا وأن كل هذه النصوص جميعها أتت في مقام التعليم والبيان والإرشاد ! !

الثالث : إذا كان المعنى الذي نفيناه عن الله سبحانه غير مقصود باعترافكم والمعنى المؤول المصروف إليه اللفظ غير مقصود أيضًا بزعمكم فأين المعنى المقصود ؟ ! خصوصا وأنها يجب أن تكون صفة كمال لله تشعر بالتعظيم والإجلال للذات المقدسة وتكون هذه الصفة لها علاقة بسياق النص الذي وردت فيه .

---

(١) التدمرية ص٧٩ ـ ٨٠ط . العبيكان .

الرابع : جميع المواضع التي وردت بها ألفاظ تشعر ظواهرها اللغوية خارج السياق بالجسمية وبالنقص ، لم تكن هذه الألفاظ ـ التي يسميها الشيخ بصفات الأعيان والأجسام ـ مقصودة لذاتها بل وردت لبيان معاني أخرى ثابتة في النص ، ولم يرد نص في القرآن الكريم أو السنة المطهرة يقول مثلا : اعلموا أن لله ساق ، أو اعلموا أن لله عين أو عينان أو أعين !

بل الوارد بالتصريح والتحديد : ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[١] ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ﴾[٢] وهكذا .

ثم أتى الشيخ إلى محذوره الرابع فقال :

« الرابع : أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الموات والجمادات أو صفات المعدومات ، فيكون قد عطَّل صفات الكمال التي يستحقها الرب تعالى ومثَّله بالمنقوصات والمعدومات وعطّل النصوص عما دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات ... فيكون ملحدًا في أسمائه وآياته »[٣] .

ونقول للشيخ :

أولا : أين الدليل الشرعي أو العقلي أن كل موجودٍ لابد وأن يكون جسما ؟ وأن ما ليس بجسم فهو معدوم ؟

وهل هناك دليل من أي نوع أو شبه دليل على أنه ليس هناك مخلوقات لله ليست أجساما وقد تكون أقوى وأشد من الأجسام بما لا يقارن ؟ ! وتؤثر في

---

(١) سورة الطلاق الآية (١٢) .

(٢) سورة البقرة الآية (٢٣٥) .

(٣) التدمرية ص٨٠ ـ ٨١ ط . العبيكان .

الأجسام وتقهرها ! !

وأمامنا نموذج تحول المادة إلى طاقة وبالعكس كما ثبت بالعلم الماديّ الحديث .

ألم يقل الله سبحانه ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[١] ؟ فهل حدّد سبحانه قدرته في الخلق أو إرادته للخلق بأن يكون المخلوق جسمًا ؟

ثانيًا : نطالب الشيخ ـ أوْ من يقوم مقامه ـ ببيان وجه الكمال في صفات الأجسام أو الأعيان كما يسميها خصوصا وأنه يعترف أن كل صفات الله صفات كمال بل كمال مطلق وليس كمال نسبيّ ككمال المخلوقات .

وتقول إذا كان الشيخ يقول في تدمريته لاحقا :

« والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب ، **فالغنى المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك .**

بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل وهو سبحانه وتعالى موصوف بالعمل والفعل إذ ذلك من صفات الكمال ، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل »[٢] .

وقال قبل ذلك بأسطر قليلة : « وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك »[٣] .

ونقول لصاحب التدمرية : جل الله وتعالى عما تقول ، ليس الأمر كما صرحت واعترفت ، بل الأقوى والأكمل في الفعل وتمام القدرة أن يكون بغير

---

(١) سورة النحل الآية (٨) .

(٢) التدمرية ص١٤٣ ـ ١٤٤ ط١ العبيكان .

(٣) التدمرية ص١٤٢ ط العبيكان .

مباشرة وآلة وأرشدنا سبحانه إلى ذلك بقوله : ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[١] .

ثالثًا : يكرر الشيخ ما ذكره في قاعدته الأولى من أن الاشتراك في النفي والسلوب يوجب المماثلة فقال هناك : « فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلها محمودًا **بل ولا موجودًا** . وكذلك من شاركهم في بعض ذلك كالذين قالوا : إنه لا يتكلم ، أو لا يُري ، أو ليس فوق العالم ، أو لم يستو على العرش . ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ولا مباين للعالم ولا محايث له ، إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم وليست هي مستلزمة صفة ثبوت ... إلخ »[٢] .

ويقول هنا فيما نقلناه عنه في هذه القاعدة الرابعة عمن ينفى عن الله صفات الأجسام أنه يصفه بصفات المعدومات وأنه عطل صفات الكمال ... ومثله بالمعدومات[٣] .

نقول : أين في قواعد العلم أو استدلالات العقل أو نصوص الشرع نقول أين وجد الشيخ أن الاشتراك في النفي يوجب المماثلة أو حتى المشابهة ؟ ! ! وما هو هذا العدم الذي يقيس الشيخ عليه ؟ ! ! أننا نقول إن لله سبحانه وتعالى ذاتا موصوفة بصفات الاثبات من العلم والقدرة والإرادة والحياة وليست بجسم ، ولو كانت جسما لما منعنا عن التفكر في الذات الإلهية ولا تخيلها أو تصورها سبحانك ربنا وتعاليت .

---

(١) الآية ٨٣ من سورة يس .

(٢) التدمرية ، ص ٥٩.

(٣) التدمرية ، ص ٨٠.

وبعد أن نقلنا محاذير الشيخ وقبل أن ننتقل إلى تطبيقه لقاعدته في مسألة الفوقية والاستواء نقول : إنه يجب على الشيخ وعلى غيره أيضًا أن يسير على قاعدة ثابتة واحدة في التعامل مع نصوص الشرع وليس أن يخترع قاعدة يطبقها على عدد من النصوص لتعطيه نتائج يرغبها ثم ينتقل إلى نصوص أخرى في نفس الموضوع ! ! فيضرب بالقاعدة الأولى عرض الحائط ويخترع قاعدة أخرى ، وهكذا .

قال الشيخ : « مثال ذلك : أنّ النصوص كلها دلّت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات واستوائه على العرش ، فأما علوّه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع ، وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع ، وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباينه ولا مداخله »[1] اهـ .

ولذلك إذا قلنا إن الله فوق مخلوقاته في المكان والجهة والحيز ، فإن المكان والجهة والحيز هنا ليست مفهومة من نفس الفوقية ، أي لا يجوز أن نجعل الفوقية هي الدليل على إثبات المكان والحيز والجهة ، بل يجب أن نثبت هذه الأمور بأدلة أخرى غير مطلق الفوقية ، ثم تأتي الفوقية لتدل على النسبة الثابتة بين مكان الله إذا ثبت ومكان غيره ، هل هو فوقه أم تحته أم يمينه أم يساره .. إلخ ، وأما القول كما يقول ـ بأن الفوق هو بعينه دليل على الجهة فهو مجرد مغالطة بيّنة وجهل بمدلولات الألفاظ ، وقول بغير علم . قال الله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[2] .

---

(١) التدمرية ص٨١ ط العبيكان .

(٢) سورة الأنعام ، الآية (١٨) .

فكلمة الفوق تستعمل للدلالة على اعتبار يطرأ على وصف أصلي، وبذلك فإن ادعاءهم بأنه قام الدليل من العقل والسمع على اتصاف الله تعالى بالجهة مجرد مغالطة.

وإليك نصوص في نفي الفوقية الحسية والجهة عن الله سبحانه: (يدل ظاهرها على الكون السفلي)

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾[١].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٢].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿... وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٣].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ﴾[٤].

٥ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾[٥].

٦ ـ قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[٦].

٧ ـ قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾[٧].

---

(١) سورة النحل، الآية ١٢٨.

(٢) سورة العنكبوت، الآية ٦٩.

(٣) سورة الحديد، الآية ٤.

(٤) سورة المجادلة، الآية ٧.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٨٦.

(٦) سورة ق، الآية ١٦.

(٧) سورة الواقعة، الآية ٨٥.

٨ ـ قوله تعالى : ﴿ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾[١] .

٩ ـ وقال تعالى : ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾[٢] .

١٠ ـ وقال تعالى : ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣] .

١١ ـ وقال تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[٤] .

١٢ ـ في البخاري من حديث أنس رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام رأى نخامة في القبلة فشق ذلك عليه حتى رؤي في وجهه ، فقام فحكّه بيده . فقال : « إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه » أو : « إن ربه بينه وبين القبلة » .

صحيح البخاري ، كتاب الصلاة باب : حك البزاق باليد من المسجد جزء من حديث رقم (٤٠٥) وقد نقل شيخ الإسلام ابن حجر قول الإمام الخطابي في تأويل الحديث : « معناه أن توجهه إلى القبلة مفض بالقصد منه إلى ربه فصار في التقدير : كأن مقصوده بينه وبين قبلته » أهـ .

وفي أحد روايات الحديث « ... فإن الله تلقاء وجهه» ويمكن أن يكون تأويل «فإن الله تلقاء وجهه» : فإن رحمة الله أو ثواب الله قبل وجهه فلا يحسن بالأدب أن يهدي الملك العظيم إليك هدية فتقابلها بأن تتفل في مقابلتها بل يقبح ذلك .

---

(١) سورة العلق ، الآية ١٩.

(٢) سورة مريم ، الآية ٥٢.

(٣) سورة القصص ، الآية (٣٠) .

(٤) سورة البقرة ، الآية ١١٥.

ويؤيد هذا التأويل ما رواه الترمذي عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال : «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة تواجهه» حديث حسن .

١٣ ـ وفيه من حديث ابن عمر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام رأى بُصَاقا في جدار القبلة فحكه ، ثم أقبل على الناس ، فقال : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلاَ يَبْصُقُ قِبَلَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ الله تعالى قِبَل وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى »[(١)] .

١٤ ـ وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام رأى نخامة في قبلة المسجد فأقبل على الناس ، فقال : « مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهُ فَيَتَنَخَّعُ أَمامَه ، أيحب أَحدُكُم أَن يُسْتَقْبَلَ فَيُتَنَخَّعَ فِي وَجْهِه »[(٢)] .

١٥ ـ وفي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : « يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم ، إنكم ليس تدعون أصم ولا غائبًا ، إنكم تدعون سميعاً قريباً ، وهو معكم »[(٣)] .

وفي رواية : « والذَّي تَدْعُونَه أَقْرَبُ إلِي أَحَدِكُم مِن عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ »[(٤)] .

---

(١) في نفس موضع الحديث السابق صحيح البخاري حديث رقم (٤٠٦) .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ـ باب النهي عن البصاق في المسجد جزء من حديث رقم (١٢٠٦) .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الدعوات ـ باب استحباب خفض الصوت بالذكر جزء من حديث رقم (٦٧٣٣) .

(٤) نفس موضع الحديث السابق برقم (٦٧٣٨) ، وكذلك رواه البخاري في صحيحه =

١٦ ـ وفي الصحيح : « أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه حين يذكرني »[(١)] .

١٧ ـ وحديث المريض : « أما علمت أنك لوعدته لوجدتني عنده »[(٢)] .

١٨ ـ وفي الترمذي في حديث العنان ، وفيه ذكر الأرضين السبع وأن بين كل أرض كما بين السماء والأرض ، ثم قال عليه الصلاة والسلام : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ دُلِّى أَحَدُكُمْ بِحَبْلٍ لَوَقَعَ عَلَى الله سُبْحَانَه وَتَعَالَى »[(٣)] .

= في كتاب الدعوات ـ باب الدعاء إذا علا عقبه وكذلك في كتاب الجهاد باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير وفي ثلاث مواضع أُخَرْ ، وكذلك أخرجه أصحاب السنن .

(١) أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « يقول الله عزَّ وجلَّ : أنا عند حُسن ظنَّ عبدي بي ، وأنا معه حين يذكرني إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملإ ذكرته في ملإ هم خير منهم ، وإن تقرب إليَّ شبراً تقربت إليه ذراعاً ، وإن تقرب إليَّ ذراعاً تقربت إليه باعاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة » كتاب الدعوات ـ باب الحثّ على ذكر الله تعالى . وكذلك البخاري في صحيحه كتاب التوحيد ـ باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه ، والترمذي في سننه كتاب الدعوات ـ باب حسن الظن بالله يقول الإمام النووي في شرحه للحديث : هذا الحديث من أحاديث الصفات ويستحيل إرادة ظاهره ، وقد سبق الكلام في أحاديث الصفات مرات . ومعناه : من تقرب إليّ بطاعتي تقربت إليه برحمتي والتوفيق والإعانة ، وإن زاد زدت ، فإن أتاني يمشي وأسرع في طاعتي أتيته هرولة أي صببت عليه الرحمة وسبقته بها ولم أحوجه إلى المشي الكثير في الوصول إلى المقصود والمراد أن جزاءه يكون تضعيفه على حَسَب تقربه . أ . هـ .... ط دار الغد العربي .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب (الأدب) باب عيادة المريض .

(٣) نص الحديث عند الترمذي : « . . . والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله » ثم قرأ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد : ٣] وقد رواه أيضًا عن الحسن عن أبي هريرة أحمد في مسنده =

١٩ ـ الحديث القدسي الشريف : « أنا جليس من ذكرني » .

٢٠ ـ الحديث الشريف : « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف شاء » .

قلت : وهذه القلوب في الأرض بغير شك .

٢١ ـ الحديث الشريف : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » .

٢٢ ـ الحديث الشريف : « احفظ الله تجده تجاهك . . . » .

وغيرها في نصوص الكتاب والسنة كثير وكلها قاضية بكون الله في الأرض حتى أن الآية الكريمة ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا

= والطبراني في معجمه والبيهقي في الأسماء والصفات انظر سنن الترمذي كتاب (التفسير) باب (ومن سورة الحديد) من حديث قتادة قال حدث الحسن ـ يعني البصري ـ عن أبي هريرة ، وقال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه .

يقول الإمام البيهقي في (الأسماء والصفات) بعد ذكره لحديث أبي هريرة : « والذي روى في آخر هذا الحديث إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى وأن العبد أينما كان فهو في القرب والبعد من الله تعالى سواء ، وأنه الظاهر فيصح إدراكه بالأدلة ، الباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان . واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي ﷺ : « أنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء » ، وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان » أ هـ . ص ٤٠٠. ط . الكردي .

ويقول الإمام أبو بكر بن العربي في العارضة : « والمقصود من الخبر أن نسبة الباري من الجهات إلى فوق كنسبته إلى تحت ، إذ لا ينسب إلى الكون في واحدة منها بذاته » أ . هـ .

يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾[١] . ذكرت أن الله سبحانه استوى على العرش ثم نصت على أنه معنا أينما كنا في نفس الآية .

كيف نتعامل مع النصوص ؟

(أ) المسلك الأول : الأخذ بظواهر النصوص ويلزمنا حينئذ إما الترجيح بين أدلة الكون السفلي وأدلة الكون العلوي أو الجمع بينها .

أولا : الترجيح بين الأدلة : وبالنظر إلى أن النصوص الدالة على الكون السفلي أكثر من النصوص الأخرى فيكون الله سبحانه موجوداً في الأرض بذاته ـ تعالى عن ذلك ـ **وهذا لا نقول به لمنافاته للتنزيه** .

ثانياً : الجمع بين النصوص الدالة على الكون العلوي والسفلي : فيكون الله سبحانه موجوداً بذاته في كل مكان ـ في أرضنا والأرض السابعة وفي السماء وفوق العرش . . . ـ كظواهر الآيات : ﴿وهو الله في السماوات وفي الأرض﴾[٢] ، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[٣] ، ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾[٤] **وهذا أيضاً لا نقول به لمنافاته للتنزيه** .

(ب) المسلك الثاني : التنزيه وهو مذهب أهل الحق :

وهو أن الله سبحانه منزه عن المكان والحدود والتحيز وما إلى ذلك فهو سبحانه كان موجوداً وليس ثمة عرش ولا سماء ولا أرض ـ قال عليه السلام : « كان الله ولا شيء غيره » أخرجه البخاري ـ ولم تحدث له سبحانه صفة بعد

---

(١) سورة الحديد ، الآية ٤ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية ٣ .

(٣) سورة الزخرف ، الآية ٨٤ .

(٤) سورة فصلت ، الآية ٥٤ .

خلقها ، وهو الآن على ما عليه كان .

وإذا كانت النصوص الدالة على الكون السفلي مصروفة عن ظاهرها بقرينة تنزيه الله وتعظيمه وتفسر المعية أو الأقربية المذكورة في النصوص بمعية العلم أو النصرة والتأييد وكذلك الأقربية وغيرها حسب القرائن الواردة في نفس النصوص ، فكذلك النصوص الواردة في الكون العلوي : (في السماء) أو (على العرش) مصروفة والتقدير بالقرائن الواردة في نفس النصوص .

يقول الإمام شهاب الدين بن جهبل في رده على استدلال بعضهم على الفوقية الحسية بقوله تعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[1] : « الفوقية ترد لمعنيين :

أحدهما : نسبة جسم إلى جسم ، بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل . بمعنى أن أسفل الأعلى من جانب رأس الأسفل . وهذا لا يقول به من لا يجسم . وبتقدير أن يكون هو المراد وأنه تعالى ليس بجسم فلم لا يجوز أن يكون (من فوقهم) صلة لـ (يخافون) ويكون تقدير الكلام : يخافون من فوقهم ربَّهم . أي أن الخوف من جهة العلو وأن العذاب يأتي من تلك الجهة .

وثانيهما : بمعنى المرتبة ، كما يقال (الخليفة فوق السلطان) و(السلطان فوق الأمير) وكما يقال جلس فلان فوق فلان ، والعلم فوق العمل ، والصياغة فوق الدباغة . وقد وقع ذلك في قوله تعالى حيث قال : ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾[2] ولم يطلع أحدهم على أكتاف الآخر ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾[3] وما ركبت القبط أكتاف بني إسرائيل

---

(١) سورة النحل ، الآية (٥٠) .

(٢) سورة الزخرف ، الآية ٣.

(٣) سورة الأعراف ، الآية ١٢٧.

ولا ظهورهم[١] أ . هـ

قلت : ووقع ذلك أيضاً في قوله تعالى مخاطباً المؤمنين : ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ...﴾[٢] .

يقول الإمام الكوثري تعقيبا على حديث الجارية : « وأما عدم صحة الاحتجاج به في إثبات المكان له تعالى فللبراهين القائمة في تنزه الله سبحانه عن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات . قال الله تعالى : ﴿قل لمن ما في السماوات والأرض قل لله﴾[٣] وهذا مشعر بأن المكان وكل ما فيه ملك لله تعالى . وقال تعالى : ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٤] وذلك يدل على أن الزمان وكل ما فيه ملك لله تعالى .

فهاتان الآيتان تدلان على أن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات كلها ملك لله تعالى ، وذلك يدل على تنزيهه سبحانه عن المكان والزمان كما في (أساس التقديس) للفخر الرازي » ا . هـ

وقد استنبط إمام الحرمين عبد الملك الجويني تنزه الله سبحانه عن الجهة من نهيه ﷺ عن تفضيله على يونس بن متى عليه السلام ، ولفظ البخاري « لا يقولن أحدكم إني خير من يونس بن متى » . يقول الإمام الجويني : « إن هذا الحديث يدل على أن النبي ﷺ وهو عند سدرة المنتهي لم يكن بأقرب إلى الله من يونس عليه السلام وهو في بطن الحوت في قعر البحر ، فدل ذلك على أنه

---

(١) الحقائق الجلية ص ٥٤.

(٢) سورة محمد ، الآية ٣٥.

(٣) سورة الأنعام ، الآية ١٢.

(٤) سورة الأنعام ، الآية ١٣.

تعالى منزه عن الجهات وإلا لما صح النهي عن التفضيل » أ . هـ وتابعه على ذلك الفهم واستحسنه الكثير من أئمة أهل الحق منهم القاضي ابن العربي والقاضي عياض والقرطبي والسبكي والكوثري .

ونسوق إليك هنا بعضًا كلام أئمة السلف :

قال الصحابي الجليل والخليفة الراشد سيدنا علي رضي الله عنه (٤٠هـ) ما نصه : « كان ـ الله ـ ولا مكان ، وهو الآن على ما ـ عليه ـ كان » أ . هـ .. أي بلا مكان[١] .

وقال أيضاً : « إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته » أ هـ[٢] .

قال الإمام المجتهد أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه (١٥٠هـ) أحد مشاهير علماء السلف إمام المذهب الحنفي ما نصه : « قلت : أرأيت لو قيل أين الله تعالى ؟ فقال ـ أي أبو حنيفة ـ : يقال له كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء ، وهو خالق كل شيء » أ . هـ .. [٣]

فانظر رعاك الله إلى قول وفهم السلف ومدى افترائهم عليهم ، والتقول عليهم بما لم يقولوا .

(١) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص٣٣٣) .

(٢) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص٣٣٣) .

(٣) الفقه الأبسط ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة (ص ٢٥) .

القاعدة الخامسة : في المحكم والمتشابه

عرَّفوا الظاهر والمؤول ، وأطالوا فيه ، ولكن غايتهم النهائية هي الوصول إلى طريقة يمتنع بها التأويل بالمعنى الذي يقول به علماء الحق ، وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفعهم إلى إنكار المجاز .

وينص الشيخ على قاعدة كلية لديه فيقول : « وما من شيئين إلا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شيء »[1] اهـ . وهذه القاعدة يطبقها على جميع الأمور حتى يطبقها بين الله تعالى ومخلوقاته ، والأصل إرادتهم عند إطلاق مثل هذه القاعدة فلا تماثل ، فهو إذن يجب أن يخالف الذين جزموا بالتباين التام بين حقيقة الخالق والمخلوق ، ومذهبه هو عين مذهب التشبيه لا التمثيل .

وقد ذكر الشيخ مذاهب ثلاثة في معاني التأويل قال : « . . . الثالث من معاني التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام كما قال تعالى : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[2] .

ثم قال بعد كلام : « إذا عرفت ذلك فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدسة [المتصفة] بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو : حقيقة نفسه المقدسة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد . ولهذا ما يجئ في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه »[3] .

---

(١) التدمرية ص١٠٧ ط . العبيكان .

(٢) التدمرية ص ٩٢ ط . العبيكان .

(٣) التدمرية ص٩٦ ط . العبيكان .

إلى هنا نقول للشيخ ونحن جميعا نؤمن بالكتاب كله محكمه ومتشابهه والخلاف ليس في الإيمان به ، بل في تحديد المعنى الذي تدل عليه النصوص المتشابهة وما أقلها ! !

وقد عرّف أهل السنة المحكم بأنه : ما كان راجح الدلالة بنفسه أو ما نزل منزلته من المؤولات تأويلا قريبا لا يصعب إدراكه على العامة فضلا عن الخاصة . والمتشابه ما ليس كذلك .

وهذا واضح أتم الوضوح من آية آل عمران ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ...﴾[1] الآية فالمتشابه الذي هو في مقابل المحكم هو ما ذكرناه وكفى بآية آل عمران دليلا عليه وإنذارًا لمن يبتغون الفتنة !

أما التشابه المذكور في آية الزمر ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ...﴾[2] الآية فالتشابه هنا معناه أن آياته كلها يشبه بعضها بعضا في الحسن والبلاغة والإعجاز . .. إلى آخر صفات القرآن العظيم .

فانتقل الشيخ إلى التصريح التام بتشبيه الله بخلقه وإثبات قدر مشترك من التشابه في الصفات بين الله وخلقه ومثل لذلك بعد كلامه باستواء الله على عرشه ! :

يقول الشيخ : « لأن **ما أخبر الله به عن نفسه** وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة **تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا** ، كما أخبر أن في الجنة لحمًا ولبنا

---

(١) سورة آل عمران الآية (٧) .

(٢) سورة الزمر الآية (٢٣) .

وعسلا وماء وخمرًا ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما في الدنيا **لفظا ومعنى ولكن ليس هو مثله** ولا حقيقته كحقيقته .

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ـ وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه ـ أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ولا حقيقته كحقيقته .

والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد ويعلم بها **ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد** مع العلم بالفارق المميز . . .»[1] .

ثم ضرب مثلا بالاستواء وأقوال مالك وربيعة وغيرهما مما يوضح بأن مراده بالصفات هو الصفات العينية أي صفات الأجسام كما سبق له تعريفها .

وأقول رعاك الله : إنه من هذه النصوص نستنتج أنه بمنعه التأويل وإثباته أن ما من شيئين إلا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شي ، فإذا كان التفويض ممنوعاً لديه ، والتأويل ممنوعاً ، فما الذي بقي سوى التشبيه ، الذي صرّح به ولم يخفِه كما رأيت ونافح عنه .

وإليك أقوالاً للسلف تنفي التشبيه .

قال الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (٣٢١هـ) في رسالته (العقيدة الطحاوية) ما نصه : « وتعالى ـ أي الله ـ عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات » أ . هـ . .

---

(١) التدمرية ص٩٧ ط . العبيكان .

وقال الحافظ محمد بن حبان (٣٥٤ هـ) صاحب الصحيح المشهور بصحيح ابن حبان ما نصه : « الحمد لله الذي ليس له حد محدود فيحتوى ، ولا له أجل معدود فيفنى ، ولا يحيط به جوامع المكان ولا يشتمل عليه تواتر الزمان »[١] .

فهذه أقوال السلف تنفي التشبيه بالحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات والجهات بل وأي صفة من صفات المبتدعات أي المخلوقات فكيف تجوز عبارتهم السالفة ، أليس ذلك افتراء على السلف ؟

(١) الثقات (١/ ١) .

القاعدة السادسة : قواعد عامة في الإثبات والنفي

قال صاحب التدمرية : « القاعدة السادسة : أن لقائل أن يقول : لابُدّ في هذا الباب من ضابط يُعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز ، في النفي والإثبات إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد ، وذلك أنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز .

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه ، قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل ، وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له في الاسم ، لزمك هذا في سائر ما تثبته .

وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له . ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ، فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه ، ولا يلزم من هذا نفي التشابه من بعض الوجوه كما في الأسماء والصفات المتواطئة ، ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعاني ، ثم إن كل مَن أثبت ذلك المعنى قالوا إنّه مشبه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه » اهـ[1] .

يمكن القول بأن هذه القاعدة ، من أخطر القواعد التي ذكرها في هذا الكتاب .

لقد ذكر في بداية كلامه أنه ما من شيئين إلا بينهما قدرٌ مشترك وقدر

---

(١) التدمرية ص١١٦ ـ ١١٧ ط . العبيكان .

مميز ، وهذه قاعدة عامة عنده ، وأقصد بالعموم أي صدقها عند تطبيقها على الخالق والمخلوق ، والمخلوق والمخلوق ، فهي تعم كل شيئين ، وقد يتوهم بعض الغافلين أنه ما أراد بها إلا الكلام فيما بين المخلوق والمخلوق ، وقد يتوهم بعض القراء إرادته لهذا المعنى فقط ، لأنه يريد بها العموم بالمعنى الشامل للخالق والمخلوق ، وذلك أن سياق العبارة عامٌ ، ولذلك استخدم كلمة شيئين وهي مفرد شيء ، الصادقة على كل موجود ، ومعلوم أن الله موجود ، وكذلك وضع هذه الكلمة في صورة التنكير ثم سبقها بالنفي لتعم جميع ما تَصْدُقُ عليه ، وأصل النزاع بينه وبين غيره أنهم يفردون الله تعالى بحقيقة متميزة مغايرة لكل المخلوقات من جميع الجهات الحقيقية ، وهو ينفي ذلك ، فلذلك ساق هذه العبارة التي يعتبرها قاعدة هنا ، لأن الأمر فيه تشبيه وتميز ، ففيه اشتراك واختلاف .

فالقول بالتماثل باطل ، والقول بالاختلاف وعدم التشابه أيضاً باطلٌ عنده ، وسبب البطلان هو وجود التشابه في قدرٍ معين بين الله تعالى وبين المخلوقات .

فقوله مبني على الوهم والتصور والمقايسة ، لأن الوهم إنما يتعامل مع صور المحسوسات ، وحيث إنه لا تدركه سبحانه وتعالى الأوهام ، ولا ينبغي قياس الغائب على الشاهد في حق الله وكل المغيبات لأننا لا نعلم حقيقتها لأن الحقائق تختلف بين مخلوقات الدنيا والآخرة ، فما بالك بالاختلاف بين الخالق والمخلوق .

وحسبنا من أدلة نفي التشبيه :

أ ـ قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1] فالنفي في الآية الكريمة

(١) سورة الشورى الآية (١١) .

مسلّط على كاف التشبيه فالآية نص صريح قاطع في نفي التشبيه عموما وبأي درجة وكذا التمثيل بالتالي لأن المثلية حالة خاصة من التشبيه وهي التشبيه التام الكامل من كل وجه .

ب ـ قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾[1] معناه : لم يكن له مثل ولا عدل ولا شبه .

ج ـ ورد في الحديث الصحيح في سبب نزول سورة الإخلاص قوله ﷺ : « . . . ولم يكن له كُفوًا أحد قال : لم يكن له شبه ولا عدل وليس كمثله شيء » فهذا نص من رسول الله ﷺ في عموم نفي التشبيه .

وقد سبق نقل نماذج من أقوال السلف في نفي التشبيه وذمه والتحذير منه .

ويترتب على عموم نفي التشبيه كما قلنا نفي المثلية وكذا نفي التجسيم تعالى الله عن ذلك علوًا كبيراً .

والجسم عند جمهور أهل الحق هو المتحيز الطويل العرض العميق ، وهذا القدر من الحقيقة الجسمانية متفق عليه عند أغلبهم وذهب بعض علماء السنة إلى أنه المركب من جزئين فصاعدًا ، فكل ما ثبت فيه التحيز والتركيب ـ كما يزعم صاحب التدمرية ـ فهو جسم عند هؤلاء وأولائك ويؤيده ما سبق نقله عن الإمام أحمد بن حنبل : « إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الإسم ـ يعني الجسم ـ على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ، والله سبحانه وتعالى خارج عن ذلك ، ولم يجئ في الشريعة ذلك » أ . هـ

---

(١) سورة الإخلاص الآية (٤) .

قلت : بل جاء في نصوص القرآن العظيم ما يفيد أن الجسمية هي دليل الحدوث والاحتياج إلى خالق قال تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾[١] إلى قوله ﴿لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ في سورة البقرة ، وإلى قوله ﴿لَآيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٢] في سورة آل عمران ، وهو تصريح بأن من لم يستدل بتركيبها وجسميتها على حدوثها وإمكانها وعلى وحدة خالقها عز وجل ووجوب وجوده فليس من أولى الألباب ولا هو من قوم يعقلون . وقال سبحانه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[٣] وقال ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٤] وفيه : أنها أجسام ومركبات وفي جسميتها وتركبها الدلائل الواضحة للعقلاء على أنه لابد لها من فاطر فطرها وخالق خلقها .

وعلى ذلك سار الرسل جميعا في الدعوة إلى الله ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٥] ؟ !

واحتج إبراهيم الخليل ﷺ بأفول الكواكب وحركتها وانتقالها على نفي ألوهيتها ثم ترقى بقومه في الاحتجاج إلى درجة أعلى فقال ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[٦] الآية وليست جهة الاستدلال في هذه المرة الأفول السابق ، فإن السماوات والأرض حاضرة ظاهرة أمام

---

(١) سورة البقرة الآية (١٦٤) .
(٢) سورة آل عمران الآية (١٩٠) .
(٣) سورة الأنعام الآية (١) .
(٤) سورة الشورى الآية (١١) .
(٥) سورة إبراهيم الآية (١٠) .
(٦) سورة الأنعام الآية (٧٩) .

أعينهم ، بل جهة الاستدلال الوحيدة **أنها أجسام** وفي اقتصار الخليل عليه الصلاة والسلام والرسل قبله وبعده على ذكر السماوات والأرض الدلالة الواضحة على أن الحجة على الكافرين إنما هي بجسميتها ولوازم تلك الجسمية ، وأن الأمر لا يحتاج إلا إلى لفت الانتباه فقط ، ولو كان في الأجسام ما يصح أن يكون قديما غير حادث (غير مخلوق) لوجد في الكفرة من يرد على المرسلين حجتهم هذه .

قال سبحانه منكرا على المشركين ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾[1] فاستفهمت على سبيل الإنكار ، ولم يذكر في هذه المخلوقات حركة وانتقالا ولا صفة ولا حالا بل أتي بضمير الناس وهو الواو في (خلقوا) وبلفظ السماوات والأرض أي أنه لابد للسماوات والأرض من خالق وهو الله سبحانه ولم يجرؤ أحد منهم على إدعاء أن السماوات والأرض قديمة منذ الأزل ولا تحتاج إلى خالق ، وهو تعالى يقول ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾[2] فهو سبحانه لم ينكر عليهم إلا لما أودعه في الفطرة البشرية من أن كل ما هو جسم فهو حادث (مخلوق) محتاج إلى مُحدِثْ (خالق) منزه عن الجسمية ولوازمها أي أنها قضية بدهية لا تحتاج إلى برهان .

فكيف يدّعي صاحب التدمرية إثبات صفات الأجسام لله سبحانه ، من التحيز والجهة والتركيب والحركة والانتقال ثم يصف من ينفى هذه النقائص عن الله بأنه يسلك طريقا فاسدًا : « لم يسلكه أحد من السلف والأئمة . فلم

---

(١) سورة الطور الآية (٣٦) .

(٢) سورة الكهف الآية (٥١) .

ينطق أحد منهم في حق الله تعالى بالجسم لا نفيا ولا إثباتا ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك لأنها عبارات مجملة لا تحق حقا ، ولا تبطل باطلاً ، ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع ، بل هذا هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف والأئمة » أ . هـ[١] .

وقد رأينا آنفا بعضا من كلام السلف والأئمة ـ الإمام أحمد بن حنبل ـ ورأينا هدى القرآن في هذا الموضوع ، وكان قد سبق في أول قاعدته السادسة إلى إدعاء **عدم تماثل الأجسام**[٢] بمعنى أن بعضها حادث كما مرّ وبعضها ليس بحادث وعليه فلا يجب نفي صفات الأجسام عن الله باستخدام الأدلة العقلية ولا تطبق أدلة التنزيه المعروفة وقد رأينا في آيات القرآن واستدلالات الرسل ما يوضح هذه النقطة ، ونقول : كون الأجسام متماثلة في تمام ماهيتها فهذا صحيح قطعا وقد سبق تعريف الجسم[٣] وما كان جسما فما جاز عليه لذاته فهو جائز حتما على كل الأجسام وهذا حكم قطعي لا مجال للتوقف ولا للشك فيه .

وفي الحديث الصحيح عن أبي ابن كعب أنه لما نزلت سورة الإخلاص جوابا للسائلين عن نسبة الرب سبحانه قال ﷺ « ليس شيء يولد إلا سيموت وليس شيء يموت إلا سيورث والله عز وجل لا يموت ولا يورث . . . » الحديث .

---

(١) التدمرية ص١٣٥ ـ ١٣٦ ط . العبيكان .

(٢) التدمرية ص ١٢١ فما بعدها ط . العبيكان .

(٣) حاول صاحب التدمرية أن يفسر الجسم بالقائم بنفسه أو بالموجود حتى يشملا الخالق والمخلوق معا وهما تفسيران غير صحيحان وغير معتمدين عند أهل السنة .

لم يجرؤ السائلون ـ وهم غير مسلمين ـ على أن يردّوا بأن هذا حكم على ما شاهدناه في المخلوقات فقط ولا تسري هذه القاعدة عند الحديث عن الخالق فليست الأجسام أو حقائق الأشياء متماثلة حسب زعم صاحب التدمرية ! !

بل نقول : القواعد العلمية للاستدلال والاستنباط ثابتة وسارية وإلا لما قام دليل عقلي واحد .

ونكتفي بهذا في مناقشة صاحب التدمرية في هذه القاعدة ونشير إلى أنه في نهايتها اعترف في حق الله سبحانه بأنه « لا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات فيعلم قطعا أنه ليس من جنس المخلوقات...

بل يعلم أن حقيقته عن مماثلة شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر ، **فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ووجب لها ما وجب لها...**

فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق من العدم والحاجة وأن يثبت لهذا ما يثبت لذاك من الوجوب والغنى . . . .»[1] أ . هـ المقصود منه .

فهو بهذا قد هدم ما بناه في كل كتابه وأسسه من قواعد التشبيه والتجسيم .

---

(١) التدمرية ص١٤٤ ـ ١٤٥، ط . العبيكان .

وإليك بعضًا من أقوال السلف :

قال البيهقي : (أخبرنا) أبو عبدالله الحافظ قال سمعت أبا محمد أحمد ابن عبدالله المزني يقول حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه صحيحة وورد في التنزيل ما يصدقه وهو قوله تعالى ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[1] والنزول والمجيء صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه جل الله تعالى عما تقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علوا كبيرا قلت : وكان أبو سليمان الخطابي رحمه الله يقول إنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو تدل من أعلى إلى أسفل وانتقال من فوق إلى تحت وهذه صفة الأجسام والأشباح فأما نزول من **لا تستولي عليه صفات الأجسام** فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم يفعل ما يشاء لا يتوجه على صفاته كيفية ولا على أفعاله كمية سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير[2] .

(وأخبرنا) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه أنبأ أبو محمد بن حيان ثنا إسحاق بن أحمد الفارسي ثنا حفص بن عمر المهرقاني ثنا أبو داود وهو الطيالسي قال : «كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون يروون الحديث ولا يقولون كيف وإذا سئلوا أجابوا بالأثر» .

---

(١) سورة الفجر الآية (٢٢) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/٣) .

بل إن التمايز والتغاير في الحقائق بين الخالق والمخلوق ، هي القاعدة الكبرى التي يبني عليها أهلُ الحق أصولَ دينهم ، فقد قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1] ولم يقل سبحانه ليس مثله شيء ، فجاءت الكاف لنفي شبيه المثل ، وإذا كان المثل مستحيلاً فشبيهه أشد استحالة . بخلاف المشبهة الذين يبنون عقائدهم على التشبيه والاشتراك كما يفعلون .

❁ ❁ ❁

(١) سورة الشورى ، الآية ١١.

القاعدة السابعة : السمع والعقل

إن كثيراً مما دل عليه السمع يدلّ عليه العقل أيضاً ، ولكن هؤلاء إنما يتكلمون على هذا المعنى مريدين أمراً واحداً فقط ، وهو تشبيه وتجسيم وإثبات للحد والجهة وحلول الحوادث وغير ذلك ، ويدعون أن السمع قد جاء بذلك وأثبته ، فإن مُنْزِلَ الكتاب الذي تكلم على نفي الولد والصاحبة والوالد والبخل عن الله تعالى ، قادر أن يثبت الجهة والحيز والمكان والأعضاء وحلول الحوادث بذاته ولو كان لها حقيقة أو وجود ـ صراحة وبشكل مباشر واضح كما حدث في إثبات التوحيد ونفي الشريك والشبيه والكفؤ وإثبات القدرة والعلم ، مع أن النص العام الكلي على عدم مشابهة الله تعالى لشيء من خلقه كافٍ في نفي جميع ما يدعونه .

قال صاحب التدمرية فيمن عارضه من المنزهين : « ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم لظنهم أن العقل عارضَ السمع وهو أصله فيجب تقديمه عليه »[1] . اهـ .

فهو قول غير صحيح ؛ لأنه لا يُوجَدْ أحدٌ من أهل الحق يرضى أن يردّ ما ثبت قطعاً معناه بالكتاب والسنة .

وإنما نرد قولهم بالتشبيه والتجسيم ولو كان ما يدعونه ثابتاً بالكتاب والسنة لما وسع علماء السلف إنكار ذلك كما جاء في التمهيد بأكمله .

وزيادة في المغالطة يقولون : إن كل صفة كمال يتصف بها المخلوق

---

(١) التدمرية ص١٤٨ ط . العبيكان .

فالخالق أولى بها ، وبطلان هذا القول واضح بيِّن ، فصفة الولد والوالد كمال للمخلوق ، فهل ترى المولى أولى بها ؟ على حد زعمهم ! .

واستمر صاحب التدمرية على نهجه في محاولة إثبات الجسمية والتركيب بالأدلة العقلية ـ حسب فهمه ـ فقال : « المحل الذي لا يقبل الاتصاف بالحياة والعلم والقدرة والكلام ونحوها ، انقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها ، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحي الأعمى . . . »[1] إلخ وعلى ذلك ملاحظات :

الأولى : أنه تجنب ذكر صفات الأجسام مثل اليد والقدم والساق والعين والنزول والجلوس . . . إلخ مع أن كتابه كله سيق من أجلها ! ! !

الثانية : يريد الشيخ أن يقول إننا بتنزيه الله سبحانه عن صفات الجسمية ولوازمها من التحيز والجهة ومباينة العالم أو الدخول فيه بقولنا أن هذه الصفات منافية للألوهية ولا يمكن أن يتصف الإله بها قد جعلناه أنقص ـ حسب تعبيره ـ وأقل في الدرجة من الإله الذي تقوم به صفات الجسمية ولوازمها ، وكذا أنقص من الإله الذي يمكن أن يتصف بها حتى وإن لم تقم به !

الثالثة : يتبين لنا بعيدًا عن المهاترات سخافة هذا البرهان بقراءة سورة الإخلاص وأن الله سبحانه ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾ .

الرابعة : نعود إلى نفس السؤال من قال إن الجسمية ولوازمها صفات كمال مطلق ؟ ! خاصة وأن الشيخ قد اعترف أن حقيقة الإله تختلف كلية عن حقيقة مخلوقاته .

---

(١) التدمرية ص١٥٩ ط . العبيكان .

وإليك بعضًا من أقوال السلف :

قال الحافظ محمد بن حبان (٣٥٤ هـ) صاحب الصحيح المشهور بصحيح ابن حبان ما نصه : « والله جل وعلا يتكلم كما شاء بلا آلة كذلك ينزل بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان لم يجز أن يقال الله يبصر كبصرنا بالأشفار والحدق والبياض بل يبصر كيف يشاء بلا آلة ويسمع بلا أذنين وصماخين والتواء وغضاريف فيها بل يسمع كيف يشاء بلا آلة وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين كما يكيف نزولهم جل ربنا وتقدس من أن تشبه صفاته بشيء من صفات المخلوقين »[١] .

وقال أيضاً تعليقاً على حديث : « أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال ثم يلقى في النار فتقول هل من مزيد حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها فتقول قط قط » .

قال أبو حاتم (ابن حبان) : « هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة وذلك أن يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار فتمتلىء فتقول قط قط تريد حسبي حسبي لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع قال الله جل وعلا : ﴿لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ يريد موضع صدق لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه »[٢] .

---

(١) صحيح ابن حبان ٣/ ٢٠٠.

(٢) صحيح ابن حبان ١/ ٥٠١.

فانظر رحمك الله كيف ينزه السلف الله سبحانه وتعالى عن أن تشبه صفاته صفات المخلوقين ، فأي قول لهم بعد هذا ، وكيف تستقيم دعواهم بأن هذا هو مذهب السلف .

الخاتمة

تعرضنا فيما سبق للشق الأكبر من شبهات كتاب التدمرية والمختصة بموضوع التنزيه والصفات الإلهية المقدسة فناقشناها في ضوء كلام السلف الصالح المستمد من الكتاب والسنة ولم نتعرض للشق الثاني في الكتاب والخاص بتوحيد الألوهية والربوبية والعبادة . . . إلخ والذي فضلنا أن يكون له كتاب مستقل بحول الله وقدرته لتمايز الموضوعات .

وهذا الشق : (التنزيه والصفات الإلهية المقدسة) من أخطر موضوعات العقيدة الإسلامية عند الأجيال الأخيرة من المسلمين فهي تمس أخطر موضوعات العقيدة على الإطلاق ألا وهو الكلام على الذات الإلهية المقدسة ومحاولة البعض تحت ذرائع مختلفة جَرَّ الأمة إلى هاوية سحيقة مالها من قرار : هاوية محاولة تخيل الذات الإلهية وتصورها ومعرفة كنهها وحقيقتها .

وكما نعلم جميعا فإن العقل البشري لا يحيط علمًا ولا يتصور ولا يتخيل إلا ما جلبته إليه أدوات حسه من صور مرئية أو مسموعة أو ملموسة أو مشمومة أو . . . إلخ .

فالمنجرف إلى هذه الهاوية واقع حتما في تجسيم الذات الإلهية وتمثيلها وتشبيهها بما اختزنه في خزانة الخيال برأسه ـ مراكز الذاكرة بالمخ ـ من صور المخلوقات التي مرّ بها في حياته ، فيكون بذلك قد وقع في المحظور الذي نهت عنه آيات الكتاب : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ وكذا هدى رسول الله ﷺ الذي نهانا عن التفكر في الذات وحقيقتها ودعانا للتفكر في آلاء الخالق وبديع صنعه ودلائل عظمته ، أي أن المخالف لهذا الأمر واقع في الشرك كيف وقد نبهنا القرآن إلى ذلك نصا فقال ﴿لَّا تُدْرِكُهُ

﴿ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ والأبصار كما هي جمع بصر فهي أيضًا جمع بصيرة فهي تشمل هذا وذاك أي لا تدركه العقول وقال سبحانه ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ وهل هناك إدراك أو إحاطة أكثر من زعمهم ـ تعالى الله عن ذلك ـ أن الله له حد من جميع الجهات وحجم وحيز ويتركب من أعضاء وأجزاء تقوم بوظائف وأعمال أثبتها الله سبحانه لنفسه ! ! !

وقد تناسى هؤلاء أن اليهود لما زاغوا أخذوا يصفون الله بالصفات الحسية ويسألون كيف عضده وكيف ذراعه ويقدرونه فنزل القرآن يصنفهم مع المشركين الذين وجهوا اهتمامهم إلى معرفة كنه حقيقة الإله وهل هو من ذهب أم من فضة أم غير ذلك ، (كما سبق في مقدمة الكتاب) ولو بحثوا عن دلائل عظمته وقدرته واستحقاقه للعبودية لاهتدوا وربحوا في الدنيا والآخرة ، لكنهم ضلوا الطريق فسقطوا في هاوية الشرك وصدق الله ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ .

فما ذكرناه في ثنايا الكتاب هو لفت للإنتباه إلى بساطة ووضوح دلائل التنزيه القاضية على قواعد التشبيه بعيدا عن مصطلحات علم الكلام التي لا يتقنها الجمهور مع نماذج من كلام السلف دالة على فضلهم ورفعة قدرهم وبراءة ساحتهم مما ألصق بهم زورًا .

فعليك أن تعلم أخي القارئ أن حقيقة المولى سبحانه وتعالى مختلفة عن بقية المخلوقات ، فلا تشبيه ولا تمثيل ، ومن حاول إفهامك بأن هذا هو مذهب السلف ، فاحذر قوله ، فقد نقلنا لك نماذج من أقوالهم .

وأعود وأكرر وأنصح لوجه الله مخلصاً ، فأقول : إن الأسلم للعوام غير المتخصصين في العلوم الدينية هو إمرار النصوص الموهمة للتشابه الجسمي

(الحسي) كما جاءت مع فهمها فهماً إجمالياً لا تكييفياً ، وليتمسك بقول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1] ، وبقوله ﷺ : « تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله فإنكم لن تقدروا قدره » .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين

❁ ❁ ❁

(١) سورة الشورى : الآية ١١ .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة الناشر	٥
مقدمة	٧
القسم الأول	
سبع مقدمات أساسية لفهم الصفات الإلهية	١١ - ٦٩
١ - خطورة التشبيه ومنابعه	١٤
أ - نصوص الكتاب والسنة في أن التشبيه شرك	١٤
ب - منابع التشبيه وأسبابه	١٦
٢ - عجز النقل البشري عن إدراك تصور حقيقة الذات الإلهية	٢٠
٣ - تنزيه المولى سبحانه وتعالى عن مشابهة ومماثلة خلقه	٢٧
٤ - كيف نفهم الصفات الإلهية ؟	٣٨
٥ - المجاز ودوره في فهم النصوص	٤٣
٦ - أقوال الصحابة والتابعين والأئمة التي تدل على التنزيه	٤٨
٧ - أمثلة على تأويل علماء الأمة للنصوص	٥٩
القسم الثانى	
مناقشة التدمرية : الرد على قواعد التشبيه	٧١ - ١٣٣
- الطريق إلى التنزيه وإثبات الصفات	٧٣
- قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل	٧٥
- القاعدة الأولى : أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي ، والنفي بمفرده ليس فيه مدح ولا كمال	٨١

الموضوع	الصفحة
- القاعدة الثانية : حكم الألفاظ الواردة في نصوص الشرع والتي لم ترد في النصوص	٨٦
- القاعد الثالثة : الكلام في الظاهر	٩٢
- القاعدة الرابعة : محاذير الشيخ حول نفي المعنى الظاهر للنصوص وتطبيق في مسألتيّ الفوقي والاستواء	١٠١
نصوص في نفي الفوقية الحسية والجهة عن الله سبحانه	١٠٨
كيف تتعامل مع النصوص ؟	١١٣
- القاعدة الخامسة : في المحكم والمتشابه	١١٧
- القاعدة السادسة : قواعد عامة في الإثبات والنفي	١٢١
- القاعدة السابعة : السمع والعقل	١٣٠
الخاتمة	١٣٤
الفهرس	١٣٧

المؤلف

- د. عمر عبد الله كامل .
- من مواليد مكة المكرمة ١٣٧١ هـ .
- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الملك سعود بالرياض ١٩٧٥ م .
- حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من جامعة كراتشي ، باكستان .
- حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من جامعة ويلز ، المملكة المتحدة.
- حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة كراتشي ، باكستان.
- حاصل على درجة الدكتوراه في الشريعة وأصول الفقه من الأزهر الشريف ، مصر .
- الاعداد النهائي للبحث للمراحل النهائية لاعداد رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة ويلز - المملكة المتحدة .

له عدة مؤلفات في الدراسات الإسلامية والاقتصاد ، كما له عدة بحوث ودراسات إسلامية وإقتصادية وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والعربية والعالمية وله العديد من المقالات الصحفية .

من مؤلفاته الإسلامية :

١- كتاب الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية .
٢- كتاب الآيات البينات لما في أساطير القمني من الضلال والانحرافات .
٣- كتاب بين الأصوليين والخوراج .
٤- كتاب المتطرفون .. الخوارج الجدد .
٥- كتاب فقه المعاملات من منظور إسلامي .
٦- كتاب أصول الثبوت والدلالة في العلوم الشرعية والعربية والعقلية .

٧- كتاب حوار مع العلمانيين - الجزء الأول . مطبعة انترناشونال - القاهرة .

٨- كتاب حوار مع العلمانيين - الجزء الثاني .

٩- الأدلة الباهرة على نفي البغضاء بين الصحابة والعترة الطاهرة .

١٠ - التصوف بين الإفراط والتفريط دار ابن حزم ، بيروت ١٤٢٢/٢٠٠١ .

١١-العواصم من قواصم العلمانية . دار مصر للطباعة القاهرة ١٤١٩/١٩٩٨ .

١٢- القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية . دار الكتبي - القاهرة - أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه من (جامعة الأزهر الشريف) ١٤٢١ هـ.

١٣- دفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة . دار الكتبي .

من مؤلفاته في الإقتصاد :

١- كتاب الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والإسلامي .

٢- كتاب اتفاقية الجات وحتمية المواجهة (رسالة الخطر للعالم العربي) .

٣- كتاب قراءة في نبض إسرائيل .

٤- النقود والنظام النقدي الدولي - دار ابن حزم للنشر - بيروت - لبنان .

٥- التكامل الاقتصادي العربي . الأهرام يناير ٩٥م القاهرة .

دراسات وأوراق بحثية :

-ٕإلقاء الضوء على الأداء الاقتصادي لجمهوريات القوقاز ودول آسيا الوسطىٕ (بعض دول الاتحاد السوفيتي سابقاً).

-ٕ الإسلام في مواجهة العلمنة ٕ دراسة قدمت لمجمع الفقه الإسلامي في دورته الحادية عشر في البحرين - نوفمبر ١٩٩٨م .

-ٕ ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة تجارة عربية حرة في نطاق السوق العربية المشتركةٕ

قدمت في ندوة الاقتصاد من أجل مستقبل عربي والتي نظمتها الأهرام في أكتوبر ١٩٩٦ بالقاهرة .

- البنوك العربية وضرورة التحول للصيرفة الشاملة .

بعض المقالات الصحفية :

- العلاقة بين الحرية والعقل والتكليف (٣) عكاظ العدد ١١٠٥٥٥ الجمعة ٢/٩/ ١٤١٦ هـ الموافق ٩٥/٧/٧.

- حتى تكون أسياداً .. لا عبيداً - الشرق الأوسط العدد ٥٨٧٢ ٩٤/١٢/٢٦ م .

- الاقتصاد الاسلامي كل لا يتجزأ (٤/١) عكاظ العدد ١٠٤٠٦ الجمعة ٩/٤/ ١٤١٥هـ الموافق ٩٥/٢/٣م . (٤/٢) عكاظ العدد ١٠٤١٣ الجمعة ٩/١١/ ١٤١٥هـ الموافق ٩٥/٢/١٠م .(٤/٣) عكاظ العدد ١٠٤٢٠ الجمعة ٩/١٨/ ١٤١٥هـ الموافق ٩٥/٢/١٧ م . (٤/٤) عكاظ العدد ١٠٤٢٧ الجمعة ٩/٢٥/ ١٤١٥ هـ الموافق ٩٥/٢/٢٤م .

- إعلان حرب - عكاظ العدد ١٠٣٥٧ الجمعة ١٤ رجب ١٤١٥ هـ الموافق ١٦/ ٩٤/١٢

- لا تؤذوا الأحياء بسبب الأموات - المدينة في ٩٥/١١/٢٣ م .

- دفاع عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) - المدينة في ٩٥/١١/١١م .

- تلفيق الشافعي لقضية الأجنبي في اللغة تهمة قديمة هو برئ منها رداً على أبو زيد ، المدينة المنورة العدد ١٢٤٩١ الخميس ١٤١٨/٢/٢١ هـ الموافق ٢٦ يونيو ٩٧ م .

- البنوك الإسلامية وأدواتها الاستثمارية - الحياة العدد ١٢١٦٤ ١٥ يونيو ٩٦م الموافق ١٤١٥/١/٢٩ هـ .

- دفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم - المدينة العدد ١١٩٠٧ السبت ١١/١١/ ٩٥ م .

- قواعد في أدب الاختلاف ، الحياة ١٢٠٣١ الخميس ١٤١٦/٩/١٢ هـ ٩٦/٢/١م.
- قواعد في أدب الاختلاف ، الحياة ١٢٠٣٨ الخميس ١٤١٦/٩/١٩ هـ ٩٦/٢/٨م.
- عمر كامل لنصر أبو زيد من قال لك إن الخطاب الديني يحرم على الإنسان السؤال والنقاش - المدينة العدد ١٢٤٦٧ في ٩٧/٦/٢م .
- الرد المحرر على من بدع وكفر من جاور خير البشر - المدينة المنورة العدد ٤٨ بتاريخ ١٤١٧/١٠/٦ هـ الموافق ٩٧/٢/١٣ م .
- د. عمر كامل يرد على أسطورة القمني - المدينة العدد ١٢٦٣٣ السبت ٧/١٥/ ١٤١٨ هـ الموافق ٩٧/١١/١٥ م .
- الركود وسبل معالجته في الاقتصاديين العربي والإسلامي - الحياة العدد ١١٨٤٦ الأربعاء ٩٥/٨/١٦م الموافق ١٤١٦/٥/٢٠ هـ .

ومما صدر له حديثاً :

- طريق المساكين إلى مرضاة رب العالمين .
- التحذير من المجازفة بالتكفير .
- كلمة هادئة عن مفهوم البدعة وأقسامها .
- شرح مختصر على العقيدة الطحاوية .
- السعودية تحديات وآفاق .
- مبدآن هدامان .. جاهلية المجتمع وهجر المخالف .
- لا ذرائع لهدم آثار النبوية (مساجلة صحفية) مع مقدمة وافية عن مشروعية إحياء الآثار النبوية.
- كفى تفريقاً للأمة باسم السلف . رد به على كتاب الدكتور سفر الحوالي . (نقد منهج الأشاعرة في العقيدة)
- الذخائر المحمدية للسيد الدكتور محمد علوي المالكي رحمه الله تعالى بين المؤيدين والمعارضين على ضوء الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة .
- تهذيب واختصار شرح السنوسية (أم البراهين) للإمام السنوسي وهي اختصار وتهذيب شرح الشيخ الأنصاري عليها وغيره من العلماء الذين اعتنوا بهذه العقيدة .

- مذكرة تيسير المنطق .
- الذخائر المحمدية للسيد الدكتور محمد علوي المالكي رحه الله تعالى بين المؤيدين والمعارضين على ضوء الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة .
- تهذيب واختصار شروح السنوسية (أم البراهين) للإمام السنوسي .

وهي اختصار وتهذيب شرح الشيخ الأنصاري عليها وغيره من العلماء الذين اعتنوا بهذه العقيدة .

- مذكرة في تيسير المنطق .
- تسهيل الطرقات في متن الورقات للشيخ شرف الدين العمريطي الشافعي (نظم فيه الورقات) (شرح وتعليق) .
- البلسم المريح من شفاء القلب الجريح .

مختصر وتهذيب شرح الشيخ الطاهر ابن عاشور (الجد) لبردة الإمام البوصيري .

- نقض قواعد التشبيه من أقوال السلف ممن قالوا بالإمرار والتفويض والتنزيه .

دار المصطفى
للطبع والنشر والتوزيع

نقض قواعد التشبيه

يعرض هذا الكتاب للشق الأول من أخطر قضية عقيدية تعرض لها جمهور المسلمين في أجيالهم الأخيرة وهذه القضية تشتمل على محورين أساسيين .

الأول : التشبيه والتجسيم ومحاولة تفسير نصوص الكتاب والسنة بما يوهم ذلك مع زعم أن هذا هو فهم السلف وهو المحور الأكبر .

الثاني : تقسيم التوحيد إلى توحيدي ربوبية وألوهية .

وبهذا التقسيم والفصل يخرج جمهور المسلمين (الأغلبية الساحقة من المسلمين) من الإسلام .

وقد تعرض الكتاب للشق الأول والأكبر حجما والأكثر شُبَهًا في القضية نسأل الله أن تأتلف قلوب أهل الإيمان على العقيدة الصافية النقية .